المحور الثامن

الخدمات العامة 2021

أ.م.د سلطان جاسم النصراوي[1]

8-1: تمهيد

تمثل الخدمات العامة التزاما اساسيا في العقد الاجتماعي بين الدولة ومواطنيها فهي الأساس في توفير حياة كريمة وعنصر حاسم من عناصر تحقيق التقدم والتطور والازدهار، إذ لا توجد تنمية بدون خدمات ومشاريع في المجال الصحي والتعليم الجيد والحصول على الطاقة بشكل مستدام وتوفير السكن الملائم...الخ، وهذه تمثل ما يقارب ثلث أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

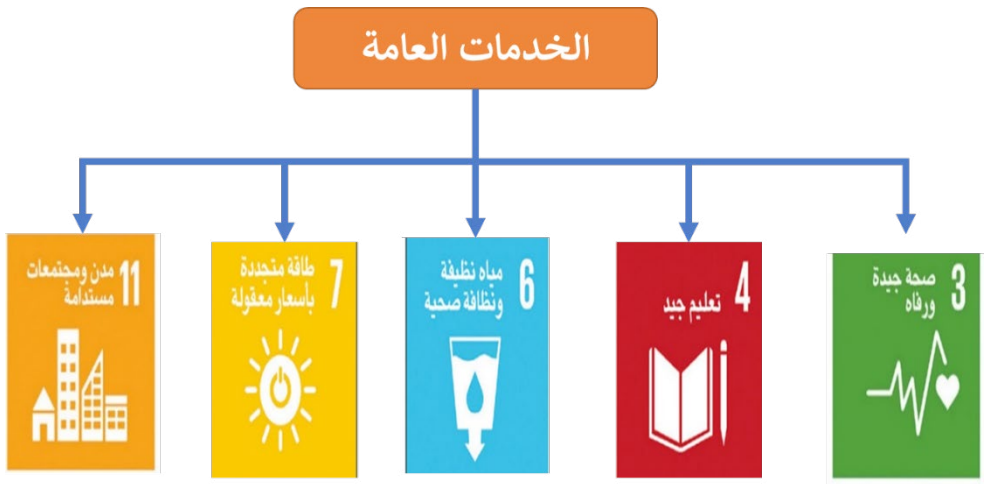

وقد شهد العراق خلال العقود الأربعة الماضية سلسلة من التحديات والصدمات المتلاحقة، التي خلفت بنية تحتية وفوقية متردية وهشة وانعدام للكفاءة في تقديم الخدمات.

ودخل البلد عام 2021 وهو يواجه ضغوطات جمة فرضت عليه أعباء كثيرة، إذ واجه صدمة ثلاثية (سياسية، صحية، مالية) عميقة حدت من قدرته على تقديم الخدمات، وتركت تأثيرات ضاغطة على أوضاع البلد الاقتصادية والاجتماعية، وقد ضرب فيروس Coved19- العراق عقب سنين من النزاعات والاضطرابات السياسية والامنية

(1) جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد.

فاقمها انخفاض كبير في عائدات النفط، وقد ألحق تفشي الفايروس أضراراً كبيرة بالفئات الأشد فقراً والأكثر ضعفاً، وقد شهدت الخدمات العامة تدنياً واضحاً، وتسارعت معدلات تدهورها وازدادت سوءاً في خضم تداعيات الجائحة.

إن الازمات التي أصابت الاقتصاد خلفت العديد من الآثار التي أدت إلى تراجع في التنمية من خلال قطاعات ومجالات كثيرة، لا سيما المشاريع التنموية للخدمات العامة، وقد أدت هذه الازمات إلى تفاقم جوانب الهشاشة وقوضت أسس العقد الاجتماعي.

من جانب آخر، يعاني البلد من تباينات وفوارق صارخة في مجال تقديم الخدمات بين الحضر والريف، الأمر الذي أدى إلى حدوث فجوات في عملية التنمية الاقتصادية.

وعليه، ينبغي على الجهات المسؤولة وضع خطط مستجيبة للتحديات على وفق مسارات واضحة، تركز على النهوض بواقع قطاعات التنمية المختلفة، وتحسين مستوى الخدمات الصحية والتعليمية، والسكن، وضمان توفير واستدامة الطاقة الكهربائية؛ لكي ينعم الجميع بحياة حرة كريمة.

2-8: قطاع الكهرباء: أزمة مستمرة

تقع الطاقة الكهربائية في صميم التنمية الاقتصادية، فبدونها تعيش المجتمعات في الظلام، ويُعد حصول الجميع على الطاقة بأسعار معقولة وبشكل مستدام ومنتظم أمراً ضرورياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (الهدف7)، إذ إن تيسير الإمكانات أمام الاستثمار والابتكارات والصناعات الجديدة هي محركات للوظائف والنمو. وعليه، يُعد تحقيق إمدادات طاقة مستمرة وموثوقة وميسورة التكلفة أمراً حيوياً ليس فقط لخدمة الأساسيات واحتياجات الاسر العراقية بل لتحفيز النشاط الاقتصادي أيضاً.

لقد عانى قطاع الكهرباء من أزمة منذ العام 2003، ولا يزال المواطنون في عام 2021 يعانون انقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة، ونقص في طاقة التوليد وهدر غير مسبوق، وخسائر أثناء النقل والتوزيع، برغم الانفاق الحكومي الضخم (الاستثماري والتشغيلي) والذي بلغ نحو 102 ترليون دينار خلال العشر سنوات الماضية.

شكل (8-1): إجمالي الانفاق على قطاع الكهرباء للمدة 2010-2021 (ترليون دينار)

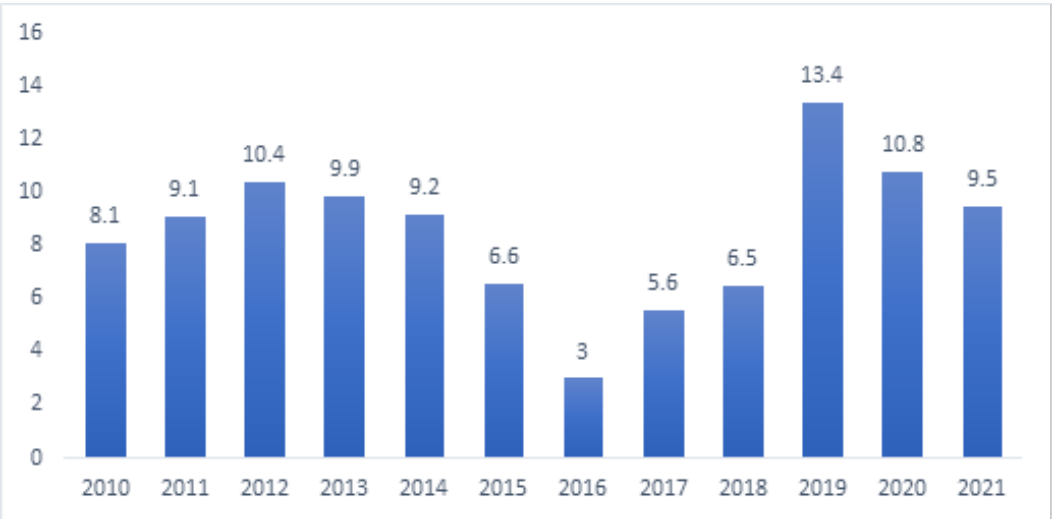

الشكل من عمل الباحث بالاستناد إلى:

عبد الحسين العنبكي، وزارة الكهرباء...جيب العراق المثقوب، شبكة الاقتصاديين العراقيين، متوفر على الرابط، http:// /11/01/iraqieconomists.net/ar/2022

وقد سجل هذا القطاع أداءً سيئاً وفرض أعباء مالية ضخمة على الموازنة العامة للبلد، وقد ألحقت أزمة الكهرباء ضرراً شديداً بالقدرة التنافسية لمجمل القطاعات الاقتصادية، وشكل تحدياً اجتماعياً واقتصادياً كبيراً، واضطر المواطنون إلى تسديد فواتير كبيرة وضخمة للحصول على الطاقة من المولدات الاهلية والخاصة، ولا يزال انقطاع التيار الكهربائي يحدث بشكل يومي لمعظم المنازل، واتسعت الفجوة بين ذروة الطلب على الكهرباء والحد الأقصى لإمداد الشبكة بالطاقة على الرغم من زيادة العرض المتاح بمقدار الثلث، ومن المُرجح أن تتضخم هذه الضغوط بسرعة بسبب النمو السكاني المتزايد الذي أفضى ويفضي إلى زيادة الطلب على الكهرباء.

شكل (8-2): السعات المتاحة والمخططة والطلب على الكهرباء خلال المدة 2018-2023

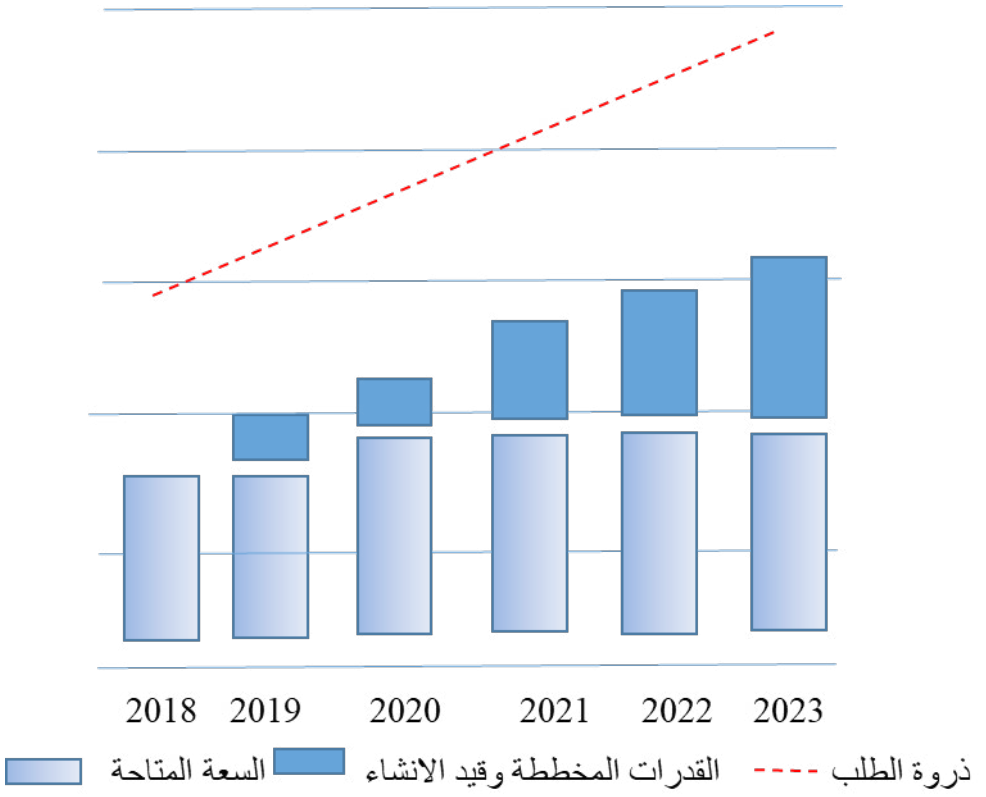

Source, Iraq's Energy Sector: A Roadmap to a Brighter Future, International Energy Agency, 2019, p45.

من المتوقع أن يزداد الطلب على الكهرباء بنسبة 50% في السنوات الخمس المقبلة وبدون بذل جهود لإبقاء نمو الطلب تحت السيطرة، ستظل هناك فجوة كبيرة بين العرض والطلب على الطاقة وستكون هناك حاجة لجهود إضافية لسد الفجوة من أجل دعم الطلب المتزايد وإمدادات الكهرباء، وستحتاج شبكات النقل والتوزيع الحالية إلى التحديث والتوسيع.

ويُشير تقرير صادر عن وكالة الطاقة الدولية في نيسان (أبريل) 2019 إلى أن قدرة العراق الإنتاجية من الطاقة الكهربائية تبلغ حوالي 32 ألف ميغاوط، ولكنه غير قادر على توليد سوى نصفها بسبب شبكة النقل غير الفعالة التي يمتلكها، ويضيف التقرير إلى فقدان نحو 40 % أثناء التوزيع من كمية الانتاج التي ينتجها البلد.

ساعات التجهيز: الإنتاج والاستهلاك

تُشير التقديرات إلى إن العراق ينتج ويستورد من الكهرباء ما بين 19 إلى 21 ألف ميغاوات من الطاقة الكهربائية، بينما الاحتياج الفعلي يتجاوز 30 ألف ميغاوات، ويحتاج العراق إلى رفع طاقته الإنتاجية بنحو الضعف لتأمين مستويات مستقرة من الطاقة الكهربائية، فيما قد يتضاعف عدد سكانه بحلول 2050 مما يعني إزدياد استهلاكه للطاقة بنسبة أكبر من نسبة الزيادة من انتاج الكهرباء.

وعلى الرغم من زيادة انتاج الكهرباء خلال عام 2021 والتي وصلت إلى نحو 20 ألف ميغاوات، إلا إن مشهد انقطاع للكهرباء لا زال مستمرا لا سيما خلال الصيف، والتي تتجاوز فيه درجة الحرارة خمسين مئوية، ويزيد حجم النقص في تزويد الطاقة الكهربائية بالعراق على 10 آلاف ميغاوات بسبب جملة من العوامل أبرزها:

- الاستهداف التخريبي المتزايد لمنظومات وأبراج الطاقة الكهربائية.
- انحسار إطلاقات الغاز المورد من إيران لتشغيل المحطات.
- عدم التزام المحافظات بالحصص المقرة لها من حيث كمية الطاقة المزودة.
- الاستمرار في ظهور المناطق الزراعية والعشوائية غير النظامية التي تضيف أحمالا جديدة على المنظومة.
- الارتفاع في درجات الحرارة والعوارض الفنية التي ترافقه.

ففي أيلول (سبتمبر) 2021، أعلنت وزارة الكهرباء عن فقدان 5.5 آلاف ميغاوات من الطاقة الكهربائية بسبب خفض كميات الغاز الإيراني التي تبلغ في بعض محطات الإنتاج 41 مليون متر مكعب يومياً، وقالت وزارة الكهرباء في بيانها إن منظومة الكهرباء الوطنية تعرضت لتحدٍ قديم متجدد متمثل في انحسار إطلاقات

الغاز الإيراني المورد لمحطات الإنتاج في المناطق الوسطى والجنوبية، من 49 مليون متر مكعب يومياً إلى 12 مليون متر مكعب، وأعلنت أن تأثير هذا الانحسار كان مركزاً على محافظات الوسط والجنوب، وبحسب مسؤولين في وزارة الكهرباء فإنَّ استيراد الغاز الإيراني سيمتد إلى 10 سنوات قادمة على الأقل، وسط عدم وجود بدائل لتعويضه في الوقت الراهن.

وتجدر الإشارة، إلى إنه وبحسب تقارير البنك الدولي فإنَّ العراق أحرق في عام 2016 ما مقداره 17.5 مليار متر مكعب من الغاز، وارتفع ليصل إلى نحو 18 مليار متر مكعب في عام 2020 (يحتل المرتبة الثانية عالمياً من بين أعلى الدول إحراقاً للغاز الطبيعي) وبهدر يبلغ نحو 7.5 مليارات دولار في السنة، ويبلغ إنتاجه حالياً من الغاز 2.7 مليار قدم مكعب، في حين يقدر احتياطي العراق من الغاز الطبيعي بـ 132 ترليون قدم مكعب، جرى حرق 700 مليار منها نتيجة ضعف القدرة على استغلال الغاز المحترق، ولا يزال البلد يستورد الغاز من إيران.

ووفقاً لبيانات وكالة الطاقة الدولية فإنَّ كمية الغاز التي يحرقها العراق يومياً تكفي للإمداد ما لا يقل عن 5 ملايين منزل بالطاقة الكهربائية. في حين بيَن معهد واشنطن للشرق الاوسط إن العراق يحرق 10 أضعاف الكميات التي يحتاجها، وهذا الهدر قادر على بناء صناعات غازية هي الأقوى والاحدث في العالم وتكفي لسد حاجة البلد مع فائض كبير.

ولأول مرة منذ خمس سنوات شهد العراق في صيف عام 2021 انهياراً تاماً لمنظومة الطاقة الكهربائية على مستوى البلاد، استمر لساعات عدة وتسبب بموجة غضب شعبي، إذ حدث في وقت اقتربت فيه درجات الحرارة من خمسين درجة مئوية، وحاولت الحكومة احتواء الغضب الشعبي عبر سلسلة إجراءات شملت إقالة مسؤولين، وتشكيل خلية أزمة لمواجهة النقص في ساعات التغذية، فضلاً عن التوفير الطارئ لجميع أشكال الدعم المالي والفني واللوجستي والأمني لوزارة الكهرباء.

الربط الكهربائي الخليجي: تعاون الضرورات

وقعت وزارة الكهرباء عقداً إطارياً مع هيأة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي (GCCIA) لربط شبكة كهرباء جمهورية العراق بالشبكة الخليجية، ويحتوي العقد الإطاري على دور الهيأة في وضع الأسس لإنشاء الرابط الكهربائي الواصل بين محطة الزور التابعة للهيأة بدولة الكويت بمحطة الفاو بجنوب العراق، ويبلغ طول الرابط 300 كم مقسمة على مسافتين 80 كم داخل العراق و220 كم داخل الكويت؛ وذلك لإمداد جنوب العراق بنحو 500 ميجا واط من شبكة الربط الخليجي في المرحلة الأولى لتصل إلى نحو 1800 ميجا واط في المرحلة الثانية، وأكدت الهيأة حرصها الكامل على دعم المشروع وتنفيذه على أرض الواقع بأسرع وقت ممكن لما سيكون له من أثر في توطيد التعاون ودعم أمن الطاقة لجنوب العراق، لافتةً إلى إن المشروع يُعد من المشاريع الاستراتيجية التي تعزز أواصر التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية بين دول الخليج والعراق، وأشارت الهيأة إلى إنها ستعمل على ربط العراق من البصرة إلى بغداد ومنها لشرق العراق ثم إلى تركيا ومن ثم إلى أوروبا، إذ إن الهيأة تعمل على مد الربط للدول المجاورة ولديها مشاريع مهمة على المدى البعيد للربط بمنظومة الربط الكهربائي في آسيا وافريقيا؛ لما سيجلب منافع اقتصادية كبيرة لدول الربط[1].

(1) هيئة الربط الخليجي، التقرير السنوي، الرياض، 2019، ص5.

ويُذكر إن دول مجلس التعاون الخليجي وافقت على إنشاء هيأة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي لغرض ربط أنظمة الطاقة لدول مجلس التعاون الخليجي، وتم الإعلان عن إنشاء الهيأة ومقرها الرسمي في الدمام بالمملكة العربية السعودية بتاريخ 28 تموز (يوليو) 2001.

وتشير الدراسات إلى إن مشروع الربط الكهربائي الخليجي من انجح مشاريع التعاون الخليجي وأهم المشروعات الاستراتيجية التي أقرها مجلس التعاون الخليجي، إذ حافظ هذا المشروع على استمرارية أمن الطاقة لشبكات الكهرباء ورفع مستوى الموثوقية والأمان للأنظمة الكهربائية، فضلاً عن تجنب أي انقطاع للتيار الكهربائي من خلال تقديم الدعم اللحظي بنقل الطاقة المطلوبة عبر شبكة الرابط الكهربائي.

شكل (8-3): الوفر الاقتصادي الذي حققه الربط بين دول الخليج

الشكل من عمل الباحث بالاستناد إلى:

هيأة الربط الخليجي، التقرير السنوي، الرياض، 2020، ص49.

ولم تقتصر أهمية هذا المشروع على ذلك فحسب إنما تعدته إلى تحقيق وفورات اقتصادية تتمثل في خفض القدرة المركبة وتخفيض تكاليف التشغيل والصيانة وبناء محطات التوليد، وقد أظهرت تقديرات الهيأة إلى إنها بنهاية عام 2020 حققت وفراً قيمته 2.921 مليار دولار من مشروع الربط منذ بداية التشغيل عام 2009.

جدول (8-1): الوفر الاقتصادي الذي حققه الربط الخليجي للدول الاعضاء للمدة 2019-2020 (مليون دولار)

	قيمة الوفر المتحققة من خلال هيأة الربط عام 2019	قيمة الوفر المتحققة من الدول عام 2019	قيمة الوفر المتحققة من الهيأة عام 2020	قيمة الوفر المتحققة من الدول عام 2020
خفض القدرة المركبة	235	127	288	97.60
تخفيض التكاليف التشغيلية	17.52	17.52	14.71	14.71
تخفيض الاحتياطي التشغيلي	345.71	19.59	360.85	6.63
تجنب القطع المبرمج	33.21	33.27	11.87	11.87
تجارة الطاقة على اسس اقتصادية	-	31.01	-	30.91
خفض من خلال الانبعاثات الكربونية	253.57	31.83	269	15.70
خفض التكاليف بإنشاء الالياف الضوئية	4.64	4.18	5.10	4.60
المجموع	889.71	264.40	949.53	182.01
نسبة الاستفادة المتحققة للدول من الربط		% 29.7		% 30.9

المصدر: هيأة الربط الخليجي، التقرير السنوي، الرياض،2020، ص50

من خلال الجدول اعلاه، يتضح ان الربط الكهربائي مع دول الخليج من شأنه في المستقبل أن يحول الخسائر التي يتكبدها القطاع إلى ارباح، وهذه الاخيرة تتوقف على مقدار الربط مع دول الخليج.

وقد سعى العراق إلى توفير التمويل اللازم لإنجاز التزاماته الخاصة بمشروع الربط الكهربائي مع دول الخليج العربي، بهدف الحد من أزمة نقص الطاقة في البلاد، واتجه للتباحث مع البنك الدولي لتمويل التزاماته المتعلقة بإنجاز خط الربط الكهربائي العراقي الخليجي، ومن المتوقع أن تنجز المرحلة الأولى منه صيف 2022، وقد أشار المتحدث باسم وزارة الكهرباء أحمد العبادي قوله، إن العراق أنجز 86 % من التزاماته الخاصة بالمشروع.

وفي هذا السياق، أعلنت وزارة الكهرباء الاتفاق على مدة عقدية أمدها خمس سنوات بمشروع الربط الخليجي للعراق، مبينة أنه سيدخله إلى سوق الطاقة الخليجي بعد ستة أشهر من توقيع الاتفاقية، وقالت الوزارة إنها عقدت في مقرها اجتماعاً إلكترونياً موسعاً ترأسه وكيل الوزارة لشؤون الانتاج مع هيأة الربط الخليجي لمجلس التعاون الخليجي لاستعراض مستجدات المشروع والخطوات اللاحقة بشكل سريع خلال شهري آب أغسطس وأيلول سبتمبر2021.

من جانب آخر، استعرض مدير عام دائرة التشغيل والتحكم في الوزارة موضوع إثراء المشروع فنياً وبيّن إنه تم استكمال جميع الاجراءات العقدية والاستشارية التي تنص على تحمل هيأة الربط الخليجي تكاليف إنشاء الخط الرابط مع العراق ويتم خلال المرحلة الاولى منها على مدى ستة أشهر شراء العراق الطاقة من السوق الخليجية ليتم بعدها دخول العراق سوق الطاقة العالمي وتبادل المنفعة عبر نقل وتمرير الطاقة، ومن جانبه أوضح مدير عام نقل كهرباء الجنوب إلى إنه تم تشكيل لجان فنية لتسهيل عمل الشركة المنفذة لخط (الفاو-الزور) جنوب العراق، إذ استكملت جميع الموافقات الرسمية لمسار الخط المقترح، وأضافت إن الهيأة اوضحت خلال الاجتماع إنها في تواصل مستمر مع وزارة الكهرباء العراقية واكملت جميع المفاوضات المتعلقة بالربط الكهربائي مع ارسال الاتفاقيات بعد إنضاجها بشكل نهائي وهي جاهزة لتعيين المستشارين المشرفين على تنفيذ الاتفاقية واستكمال تحديد الاسعار ليتم الانتهاء من الاتفاق بشكل نهائي.

وبشأن الربط مع الأردن والذي من المتوقع أن يبدأ في عام 2022، قال المتحدث بإسم وزارة الكهرباء إن الربط الكهربائي مع الأردن يؤسس في مرحلته الأولى على إنشاء خط ريشة-القائم بـطاقة 400 كي في وأن تنشأ محطة القائم التحويلية بـ 400 كي في، مبيناً أن هذا الربط سيتكفل بنقل 150 ميغا واط إلى المحافظات الغربية ومن ثم يتطور ليصل إلى 960 ميغا واط خلال السنوات القليلة القادمة، وأكّد أن المشروع أحيل إلى شركة جنرال إلكتريك ضمن سقف زمني 26 شهراً، وأشار إلى أن زيارة وزيرة الطاقة الأردنية إلى بغداد في نهاية عام 2021 شهدت التوقيع على آلية تنفيذ هذه الاتفاقية على نحو سريع على أن يكون إنجاز المرحلة الأولى خلال سنة واحدة، كما أشار إلى إن العقد تم تغطيته مادياً من ناحية التعاقد والبرتوكولات الدولية، وبين أنه تمت دراسة الخطوط ونقاط الربط، والإجراءات الإدارية استكملت مع جميع دوائر الدولة [1].

(1) دخول العراق الى سوق الطاقة الخليجي، 2021، متوفر على الرابط، https://elaph.com/Web/News/2021/1448158/08.html

3-8: التوجه نحو الطاقة المستدامة

أدرك العالم ومنذ سنوات خلت المخاطر التي تحيط بكوكب الارض نتيجة استنزاف الموارد الطبيعية، فالطلب على مصادر الطاقة في ازدياد مستمر نتيجة الزيادة المضطردة في عدد السكان والزيادة في الطلب على الطاقة الكهربائية، الأمر الذي يحتم على العراق إيجاد حلول سريعة وفعالة ومبتكرة للطلب المتزايد، وعليه أصبحت الحاجة ضرورية لإدخال مفهوم الاستدامة في انتاج الطاقة.

وتجدر الاشارة إلى إن العراق من أوائل الدول في الشرق الاوسط التي توجهت نحو استخدام الطاقة المستدامة، إذ وضع إبان الثمانينات من القرن الماضي خطة طموحة لتطوير توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية، وصدر قانون الطاقة المتجددة عام 1982، وركبت أولى الالواح الشمسية على السطح في مركز ابحاث الطاقة الشمسية في الجادرية في عام 1986، إلا أن ظروف الحروب والعقوبات والاضطرابات وعدم الاستقرار الامني (بعد عام 2003) قوضت خطط الطاقة المتجددة في البلد. وفي عام 2009 أعلنت وزارة الكهرباء عن تركيب مصابيح تعمل بالطاقة الشمسية كجزء من خطة لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، إلا أن الأزمة المزدوجة (تنظيم داعش وانخفاض اسعار النفط) عرقلت تنفيذ الخطط[1].

وفي 13 نيسان (أبريل) 2016 أنشئ قسم الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة بحسب الأمر الوزاري المرقم 22097 لتنفيذ رؤية تحقيق أمن التزود بالطاقة بشكل مستدام من خلال إدخال مشاريع الطاقات المتجددة على اختلاف أنواعها لإنتاج الطاقة الكهربائية، وتوفير الطاقة اللازمة للتنمية الشاملة المستدامة، ورفع نسبة مشاركة الطاقات المتجددة في خليط الطاقة بأقل كلفة ممكنة وبأفضل المواصفات، وتطوير وتنفيذ السياسات والتشريعات والبرامج المناسبة طبقاً للموارد الطبيعية المتاحة من هذه الطاقات ولرفع كفاءة الطاقة في الانتاج والتوزيع ولتحسين الأثر البيئي جراء الأفراط في استخدام الوقود الأحفوري، ومواكبة التقدم العلمي في التحول الطاقي وتقليل الانبعاثات على وفق المعايير المعتمدة، وادخال أحدث التقنيات لتوليد الطاقة النظيفة، وكذلك تنمية العلاقات مع المؤسسات المعنية الدولية والمحلية والتبادل العلمي والثقافي.

وقد أعلنت وزارة الكهرباء عن استمرار الجهود الحكومية الساعية لتنويع مصادر الطاقة وتعظيم واقع المنظومة الوطنية بمشاريع سواءً على صعيد الطاقة الشمسية أو الربط الكهربائي، وزيادة حصتها في مزيج الطاقة إلى 40 % من توليد الطاقة بحلول عام 2040، وإن الوزارة وبالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة تعمل على مواكبة زيادة الطلب من أجل تقديم الخدمة إلى المواطن.

وفي تموز (يوليو) 2019 دعت وزارة الكهرباء العراقية المنتجين المستقلين للطاقة للمشاركة في تطوير 7 مواقع للطاقة الشمسية الكهروضوئية بسعة 755 ميغاواط في محاولة لتنويع مزيج الطاقة، إلا إن الظروف السياسية غير المستقرة (الاحتجاجات وتغيير الحكومة) إلى جانب هبوط أسعار النفط بسبب تفشي جائحة كورونا أدت إلى تأخر العمل بالمشروع.

(1) هاري استبيانيان، الطاقة الشمسية في العراق: من البداية الى التعويض، ترجمة وتحرير: مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2018، ص10.

ومع نهاية عام 2019 أصدرت وكالة الطاقة الدولية خارطة طريق شاملة لمستقبل الطاقة في العراق وحددت عدداً من الحلول، فضلاً عن الطاقة الشمسية الكهروضوئية على الأسطح التي يمكن إضافتها إلى النظام في غضون مدة زمنية تتراوح من عام إلى ثلاثة اعوام، واقترحت الوكالة الدولية للطاقة على العراق الاستعانة بطرق بديلة لتوفير الكهرباء من خلال الاعتماد على الطاقة المتجددة، كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وقالت الوكالة إن رفع حصة مصادر الطاقة المتجددة إلى 30 % من إمدادات الكهرباء بحلول عام 2030 سيحقق للعراق مكاسب بيئية، فضلاً عن كونها توفر نحو 9 مليارات متر مكعب من الغاز يمكن استغلالها في استخدامات أخرى[1].

إن مصادر الطاقة المتجددة توفر حلاً فعالاً من حيث التكلفة والسرعة والكفاءة، إذ تشير الدراسات إلى إن بناء طاقة شمسية كهروضوئية تبلغ 500 ميغاواط يؤدي إلى إزاحة 6000 برميل في اليوم من النفط الخام المستخدم في إنتاج الطاقة الحرارية والتي يمكن تصديرها بإيرادات تصل إلى 87 مليون دولار سنوياً، وإذا ارتفع ذلك إلى 2000 ميغاواط من الطاقة الشمسية فإنه يعادل إزاحة 24000 برميل في اليوم بما يمثل نحو 350 مليون دولار بحلول 2022[2].

وقد سعت الحكومة لحل مشكلة الكهرباء التعاقد مع دول وشركات كبرى في مجال الطاقة المتجددة خلال عام 2021، وكان من بينها توقيع اتفاقيات مع شركات عربية وأجنبية لإنشاء مشاريع كهرو شمسية في العراق، وقد أشارت الوزارة إلى إن مشاريع الطاقة الشمسية الجديدة المزمع انشائها خلال عام 2022 سترفد منظومة الكهرباء الوطنية وبما يسد النقص الحاصل بالكهرباء، وذكر المتحدث باسم الوزارة إلى إن الوزارة أبرمت عدة اتفاقات وبرتوكولات دولية في عام 2021 لإنجاح المشروع الحكومي الخاص بالطاقة الكهربائية ومن بينها التعاقد مع شركة بور شاينة Power China الصينية، فضلاً عن التعاقد مع شركة مصدر الإماراتية لتزويد 4 محافظات عراقية بـ 1000 ميغاوات كمرحلة أولية ومن ثم الانتقال لمحافظات أخرى، وأضاف المتحدث إلى إن الوزارة وقعت مؤخراً مع شركة أسكاتك Ascot النرويجية أتفاقاً لإنشاء محطات كهرو شمسية بطاقة 525 ميغاوات، مُشيراً إلى إن هذه الاتفاقات خطوة البداية ضمن برنامج بناء وإنشاء المحطات الكهربائية للتوليد بالطاقة النظيفة، وإن العمل بها سيبدأ فور انتهاء الإجراءات الإدارية والقانونية في البلاد، مشيراً إلى أن الوزارة تطمح لتحقيق 7 آلاف و500 ميغاوات كمرحلة أولى من مشاريع الطاقة النظيفة. [3]

وفي أيلول (سبتمبر) 2021، وقعت وزارة النفط عقداً مع شركة «توتال إينرجي» الفرنسية بقيمة 27 مليار دولار على مدى 25 عاماً لتنفيذ أربعة مشاريع في مجال الغاز والطاقة الكهربائية عبر تشييد محطات شمسية بطاقة 1000 ميغاوات، وقالت «توتال أنرجي» في بيان لها إن 10 مليارات دولار الأولية ستشمل العديد من المشاريع ومنها استعادة الغاز المحترق في ثلاثة حقول نفط واستخدامه

(1) Iraq's Energy Sector: A Roadmap to a Brighter Future, International Energy Agency, 2019, p2.

(2) Iraq's Energy Sector: A Roadmap to a Brighter Future, op.cit, p46.

(3) وزارة الكهرباء العراقية: تعاقدنا مع 4 شركات عالمية، 2021، متوفر على الرابط https://attaqa.net/

لتغذية محطات الكهرباء المحلية، أما المشروع الثاني فيشمل ضخ المياه المالحة في حقول النفط لزيادة الانتاج والمحافظة على امدادات المياه النادرة، ويُعنى المشروع الثالث بإنشاء محطة كهرباء تعمل على الطاقة الشمسية[1].

وأشار المتحدث باسم وزارة الكهرباء إلى إن المخطط هو إنشاء مشاريع الطاقة الشمسية تكون بدايةً في محافظة البصرة والرميلة ومن ثم في مناطق أخرى، لكنها تحتاج إلى تداخل من بعض المحافظين كونها تحتاج إلى أراضي تقام عليها هذه المشاريع وشدد على أن العراق مقبل على نهضة من شأنها أن تعضد المنظومة وتحافظ على ما تحقق مع إدامة المشاريع.

من جانب آخر، أوضح المتحدث إن مقررات المؤتمرات العالمية وكذلك شروط منح القروض الممنوحة للعراق خلال عام 2022 والسنوات القادمة تتجه بمجملها نحو الطاقات المتجددة ومنها الطاقة الشمسية، وأن هذا التوجه يأتي مواكباً لما يسعى إليه العالم بالاعتماد على طاقات لا تعكر الجو وتوفر للمواطنين الخدمة، وأفاد بأن الطاقة الشمسية لا تحتاج إلى مولدات كونها ألواح وطاقات، والبيئة المتاحة والجهود الحكومية وكذلك القروض المتوفرة جميعها عوامل تساعد على نجاح تلك المشاريع، كما أوضح إن محافظات المثنى وكربلاء والنجف شهدت وضع سقف زمني محدد لإنشاء هذه المشاريع على أن تكون بنحو سريع، وقد لمسنا تعاوناً من الإدارات المحلية على هذا الصعيد.

وفيما يتعلق بالتعرفة أوضح المتحدث إلى إن هناك تعرفة وأسعار للكهرباء الشمسية يراعى فيها السوق العالمي وخصوصية الوضع العراقي، ويتم ذلك خلال الاستثمار لمدة زمنية تتراوح بين 15 إلى 20 عاماً لتتحول المنظومة بعد ذلك إلى الدولة.

وفي سياق متصل، أعلن مستشار وزير النفط لشؤون الطاقة إن خطط المجلس الوزاري تتمثل بإضافة طاقة نظيفة ومتجددة، فضلاً عن وجود أكثر من عقد ومشروع تحت الخطة ومشاريع أخرى تحت النقاش، وأشار إلى إن المشاريع عند اكتمالها سوف تضيف 7 آلاف ميغاواط إلى الشبكة الكهربائية بحدود عام 2026 في حال جرت الخطة كما خُطط لها، كما أوضح إن المشاريع لم تقتصر على الطاقة الشمسية فقط، بل إن هناك خطط مستقبلية طويلة الأمد لإنتاج الطاقة الكهربائية عن طريق المياه[2]. وأكد وزير الموارد المائية عن وجود دراسات لإنتاج الطاقة الكهربائية من المياه بهدف تعزيز مساهمة الوزارة في إنتاج الطاقة، وإن هناك خريطة الطريق في هذا الشأن تمتد إلى عام 2035[3].

من جانب آخر، أعلنت مديرة عام دائرة التدريب وبحوث الطاقة بوزارة الكهرباء أن الوزارة نفذت في عام 2021 عدداً من المشاريع الخاصة بإنتاج الطاقة الكهربائية وكان في مقدمتها بناء أول مشروع ريادي لتحويل الأبنية الحكومية إلى أبنية خضراء وذكية باستخدام الطاقة المتجددة وبرامج كفاءة

(1) العراق يخطط لإنتاج 10 الاف ميجاوات من الطاقة الشمسية، 2021، متوفر على الرابط، https://www.aa.com.tr/ar/2

(2) وزارة النفط العراقية، متوفر على الرابط، https://oil.gov.iq/?page=821

(3) وزير الموارد يعلن اعداد خارطة طريق لاستثمار المياه في توليد الطاقة، وكالة الانباء العراقية، متوفر على الرابط، https://www.ina.iq/144273--.html

الطاقة، وبينت أنه ضمن هذا التوجه فقد تم إكمال مشروع 100 كيلو واط والتي ربطت تزامنياً على الجهد الواطئ (0.4 كي في) في مركز تدريب الكهرباء ببغداد والذي يغذي المركز بالطاقة الكهربائية، ما أسهم في خفض تكلفة قائمة الكهرباء والحفاظ على البيئة، وفي الوقت نفسه أصبح نموذجاً تدريبياً لطلبة الجامعات وطلبة الدراسات العليا للتطبيق العملي في المختبر الأول للطاقة المتجددة والذي تمتلكه الدائرة، وبينت أن الدائرة تسعى ومن خلال قسم الأبحاث على تطوير المحطة الحالية ووضع دراسات دقيقة من أجل إدخال منظومات أخرى على أسطح البنايات وصولاً إلى الاكتفاء الذاتي وعدم الحاجة إلى استهلاك الطاقة من الشبكة الكهربائية، وأكدت أن إنتاج هذه الشبكة سيصدر إلى الشبكة الوطنية بعد انتهاء الدوام الرسمي في المركز، مشيرة إلى أن منظومة الطاقة الشمسية في المركز غطت خلال سنتين أكثر من ثلث المبالغ التي صرفت لتنفيذ المشروع، وبذلك لو نفذت مثل هذه المشاريع في المؤسسات الحكومية فستؤثر بشكل إيجابي واضح في ساعات تجهيز المواطنين للطاقة الكهربائية كون الاستهلاك الحكومي رقم لا يستهان به، وأضافت، أنه فضلاً عن عملية الحفاظ على البيئة في حال اتجهنا بشكل فاعل نحو التوليد الأخضر باستخدام الطاقة المتجددة، فإنها أقل كلفة من إنتاج الطاقة بالمحطات الحرارية أو الغازية ولا تحتاج إلى وقود فهي تنتج من ضوء الشمس ولا تحتاج إلى خطوط نقل لأنها تكون على أسطح البنايات، كما أن هنالك استقلالية بإنتاج الطاقة وقد يكون المستخدم منتجاً ومستهلكاً في الوقت نفسه، ولا تحتاج إلى أجهزة ومعدات وتقنيات عالية لإنشائها وصيانتها، بل فقط إدامة مستمرة وغير مكلفة وتعد صديقة للبيئة ولا توجد انبعاثات ضارة[1].

8-4: الخدمات البلدية

تتمثل الخدمات البلدية في رفع جميع أنواع المخلفات الخطرة وغير الخطرة (الزراعية والصناعية والمنزلية.... الخ) والتي يجري التخلص منها أو من المفترض التخلص منها، وهي من أهم الخدمات ذات الصلة بالبيئة، ويعاني العراق من مشاكل كثيرة في هذا المجال، وقد تفاقمت هذه المشكلات خلال السنوات القليلة الماضية، وازدادت تعقيداً في ظل جائح كورونا وانخفاض حجم الاستثمارات اللازمة للنهوض بهذه الخدمات، في ظل تراكم النفايات والنمو السكاني الكبير والذي لم يقابله استجابة ملائمة، ناهيك عن تطور ظاهرة الاستهلاك والانتاج غير المستدام وقلة الوعي لدى شرائح واسعة من المجتمع. ويوضح الجدول الآتي خلاصة لمؤشرات الخدمات البلدية في العراق خلال المدة 2012-2020.

(1) تم اكمال مشروع 100 ميكا واط.. بحوث الطاقة تشرح خططها لتجديد مصادر الكهرباء، 2021، متوفر على الرابط، https:// mutalee.com/n16275

جدول (8-2): خلاصة مؤشرات قطاع الخدمات البلدية للمدة 2018-2020

السنوات	عدد المؤسسات البلدية	كمية النفايات الاعتيادية المرفوعة (طن/ يوم)	عدد المحطات التحويلية النظامية وغير النظامية (مواقع التجميع المؤقت)	عدد مواقع الطمر (الحاصلة وغير الحاصلة على الموافقة البيئية)	نسبة السكان المخدومين بخدمة جمع النفايات	
					الحضر	العراق
2018	261	26,370.2	87	213	88.8	63.5
2019	265	29,023.5	77	224	88.7	63.6
2020	265	32,415.1	84	220	89.9	64.6

المصدر: وزارة التخطيط: الجهاز المركزي للإحصاء، العراق، 2020.

ومن خلال البيانات الواردة في الجدول (8-2) يمكن ملاحظة إن عدد المؤسسات البلدية (عدا اقليم كردستان) ثابتة إلى حد ما، وتراوحت ما بين 250 و265، وفي مقابل هذا نجد تراجع عدد المحطات التحويلية النظامية وغير النظامية (مواقع التجميع المؤقت) لتصل إلى 84 في عام 2020 بالمقارنة مع 87 محطة في عام 2018، في حين بلغ عدد مواقع الطمر (الحاصلة وغير الحاصلة على الموافقة البيئية) 220 موقع في عام 2020 بالمقارنة مع213 في عام 2018. كما بين الجدول إن نسبة المخدومين بخدمة جمع النفايات قد بلغت 64.6 % في عام 2020 وهي اقل بنحو 2.5 % بالمقارنة مع عام 2018 كانت نسب الحضر 89.9 % وفي الريف 10.9 %، وكانت محافظات النجف والمثنى وميسان والبصرة وواسط وبابل هي الاعلى في تقديم الخدمات البلدية إذ سجلت 100 % و99.6 % و95 % و92.3 % و90.6 % على التوالي في حين كانت محافظة صلاح الدين أقل المحافظات بنسبة المخدومين بالخدمات البلدية وبنسبة 66.1 %، أما فيما يتعلق بالأساليب المستخدمة للتخلص من النفايات الاعتيادية، فتُشير البيانات إلى إن مواقع الطمر الحاصلة على الموافقة البيئية بلغت 81.3 % في 13 محافظة في حين بلغت مواقع الطمر غير الحاصلة على الموافقة البيئية 87.5 % ثم الرمي بالساحات الفارغة 37.5 % والتدوير واعادة الاستعمال 12.5 %.

جدول (8-3): النسب المئوية للمحافظات بحسب أساليب التخلص من النفايات الاعتيادية ونوع الأسلوب 2020

أساليب التخلص من النفايات الاعتيادية	عدد المحافظات	نسبة مئوية	أسماء المحافظات
الطمر في المواقع الحاصلة على الموافقة البيئية	13	81.3	جميع المحافظات عدا أطراف بغداد، كربلاء وصلاح الدين
الطمر في المواقع غير الحاصلة على الموافقة البيئية	14	87.5	جميع المحافظات عدا بابل والمثنى
الرمي في ساحات فارغة	6	37.5	نينوى، ديالى، الأنبار، أطراف بغداد، صلاح الدين، النجف
التدوير أو إعادة الاستعمال	2	12.5	أطراف بغداد وذي قار
الحرق	1	6.3	ميسان
تحويلها إلى سماد	0	0.0	لا يوجد
تحويلها إلى طاقة	0	0.0	لا يوجد
البيع	0	0.0	لا يوجد
اخرى	0	0.0	لا يوجد

المصدر: وزارة التخطيط: الجهاز المركزي للإحصاء، العراق، 2020.

من خلال تحليل الجدول (8-3) نلاحظ إن مواقع الطمر غير الحاصلة على الموافقات البيئية هي أعلى من نظيراتها الحاصلة على الموافقات البيئية، وهو ما يتنافى مع معايير الاستدامة البيئية، كذلك يُلاحظ انخفاض إن نسبة التدوير أو إعادة الاستعمال والتي تتضمن إعادة التدوير جمع المنتجات وفرزها ومعالجتها وتحويلها إلى مواد خام يمكن استخدامها كمدخلات لإنتاج منتجات جديدة، إذ ينتج عن إعادة تدوير المنتجات مادة أكثر كفاءة في استخدام الطاقة وأقل تلويثاً وأكثر فعالية من حيث التكلفة للإنتاج، كما يُلاحظ عدم وجود أي أساليب لتحويل النفايات الاعتيادية إلى سماد أو طاقة مما يؤشر وجود خلل كبير وعدم وجود أي استراتيجيات لاستغلالها، الأمر الذي أدى ويؤدي إلى ضياعها بوصفها مورد يمكن الاستفادة منها، فأغلب دول العالم بدأت تستخدم هذه النفايات في استعمالات متعددة وبما يعود بالنفع لبلدانهم، ففي السويد مثلاً يتم حرق ما يقرب من نصف النفايات الصلبة لتوليد الكهرباء من خلال استخدام الانحلال الحراري في عمليات مثل إنتاج طاقة نظيفة من الإطارات القديمة وكذلك في تحويل خردة البلاستيك إلى زيت...الخ.

عموماً، يعاني قطاع البلدية في العراق من جملة من المعوقات والتحديات يمكن توضيحها من خلال الجدول الآتي:

جدول (8-4): المشاكل التي يعاني منها قطاع الخدمات البلدية

المشاكل التي يعاني منها قطاع الخدمات البلدية	عدد المحافظات	النسبة المئوية	أسماء المحافظات
قلة عدد الآليات وعدم توفرها في المؤسسات البلدية وتقادم البعض منها.	16	100.0	جميع المحافظات
ضعف صيانة الآليات وعدم إدامتها.	14	87.5	جميع المحافظات عدا ديالى وواسط
شحة المواد الاحتياطية اللازمة للآليات العاملة في مجال النفايات.	13	81.3	جميع المحافظات عدا ديالى، واسط وذي قار
قلة التخصيصات المالية لتنفيذ مشاريع أعمال التنظيفات	15	93.8	جميع المحافظات عدا صلاح الدين
قلة عدد العاملين المخصص لعدد الآليات لجمع ونقل النفايات.	16	100.0	جميع المحافظات
قلة أجور العاملين في مجال النفايات.	16	100.0	جميع المحافظات
قلة توفر المستلزمات (الأكياس) المخصصة لجمع النفايات.	13	81.3	جميع المحافظات عدا أطراف بغداد، واسط والبصرة
قلة الوعي البيئي وعدم التزام المواطنين بالتوقيتات الزمنية لرفع النفايات الأمر الذي يؤدي إلى تعطيل منظومة الجمع والنقل للنفايات.	16	100.0	جميع المحافظات
الرمي العشوائي للنفايات من قبل المواطنين والمحلات التجارية	16	100.0	جميع المحافظات
ضعف الأداء المؤسسي للمحافظات في رصد مبالغ لتنفيذ مشاريع معامل تدوير النفايات ضمن موازنة تنمية الأقاليم.	11	68.8	جميع المحافظات عدا نينوى، أمانة بغداد، أطراف بغداد، واسط وميسان
ضعف التنسيق بين الدوائر الساندة التي تعطي الموافقات الأصولية لمشاريع طمر النفايات والمحطات التحويلية.	13	81.3	جميع المحافظات عدا نينوى، أمانة بغداد وميسان
عدم استخدام الأكياس المخصصة لجمع النفايات والموزعة على المواطنين وضعف المعايير المحددة لمتابعة أعمال النظافة.	12	75.0	جميع المحافظات عدا أطراف بغداد، المثنى، ذي قار والبصرة
صعوبة تغطية المحطات التحويلية النموذجية لكافة المؤسسات البلدية ومشاكل الطمر العشوائي للنفايات وعدم كفاية المتوفر منها	11	68.8	جميع المحافظات عدا نينوى، كركوك، أمانة بغداد، المثنى وذي قار
قلة الدراسات والبحوث المتعلقة لوضع آلية سليمة لإدارة النفايات وضعف القطاع الخاص المحلي المتخصص بهذا المجال	14	87.5	جميع المحافظات عدا نينوى وأمانة بغداد
عدم وجود منظومة فرز للنفايات من المصدر وقلة استخدام الأكياس من قبل المواطنين وعدم الاستفادة منها في جمع النفايات.	14	87.5	جميع المحافظات عدا أمانة بغداد وأطراف بغداد
مجانية خدمات النظافة للمناطق السكنية وضعف الإدراك بتأثير الاستجابة السلبية للمواطن وانعدام التعاون بين مقدم الخدمة ومتلقيها.	13	81.3	جميع المحافظات عدا نينوى، كركوك والقادسية
سعة الرقعة الجغرافية للمدن وامتدادها الأفقي وما ينتج عنه من الإفراز الكبير من النفايات التي لا تتناسب مع ما موجود من جهد آلي وبشري	15	93.8	جميع المحافظات عدا نينوى
أنتشار التجمعات السكنية العشوائية وكثرة التجاوزات مما يؤثر وبصورة بارزة على مستوى تقديم الخدمات المقدمة	16	100.0	جميع المحافظات
قلة توفر الحاويات المخصصة لجمع النفايات وعدم وجود حاويات متخصصة حديثة لتضررها نتيجة الاستعمال وتأخر تعويض المتضرر منها.	14	87.5	جميع المحافظات عدا نينوى وأمانة بغداد

المصدر: وزارة التخطيط: الجهاز المركزي للإحصاء، العراق،2020.

5-8: خدمات المياه الصالحة للشرب

تمثل خدمات المياه الصالحة للشرب أهمية بالغة لدى الحكومات وتحتل مكانة بارزة في الاستراتيجيات والخطط، فتحسين إمدادات المياه وإدارة الموارد المائية يُمكن أن يعزز النمو الاقتصادي ويُسهم إلى حد كبير في تقليص وطأة الفقر. بالمقابل فإنَّ غياب خدمات المياه أو عدم كفايتها أو سوء إدارتها يُعرِض الأفراد إلى مخاطر صحية جمة، وتمثل النزاعات المسلحة والصراعات التي طال أمدها فضلاً عن الأزمات (لعل آخرها جائحة كورونا) تحدياً متزايداً للسكان للحصول على المياه العذبة، وتُشير الدراسات إلى إن العراق عانى وسيعاني أكثر من غيره من ندرة المياه بسبب النمو السكاني السريع، والافتقار إلى اتفاقيات المياه العابرة للحدود، والإدارة غير المستدامة للمياه، والتدهور البيئي الواسع النطاق بسبب النزاع المسلح.

كثيرة هي المشكلات التي يشهدها العراق بخاصة تلك التي تتعلق باستغلال الموارد الطبيعية غير أن أحد أهم الموارد الطبيعية المعرضة لخطر داهم تتمثل بالمياه ووفرتها في بلاد الرافدين التي تضم اثنين من أعظم أنهار العالم (دجلة والفرات) والتي لم يفلح في استغلالهما بشكل كفوء، ما تسبب في حدوث أزمات مائية متلاحقة مع دول المنبع تركيا وإيران.

وبرغم المحاولات التي أبدتها الحكومة بعد عام 2003، فإنَّ جميع المساعي لم تفلح في توقيع العراق اتفاقيات ملزمة مع تركيا وإيران لضمان حصته من المياه المارة في أراضيه التي تنبع غالبيتها من الدولتين الجارتين.

وتُشير الاحصاءات إلى إن نسبة السكان المخدومين بشبكات المياه الصالحة للشرب في عموم البلد بلغت 83.3 %، منها 91.7 % في الحضر، وكانت أعلى نسبة في محافظة النجف بـــ 93.4 % تلتها كربلاء وميسان بنسبة 92.7 و92 % على التوالي، في حين بلغت نسبة المخدومين بشبكات المياه الصالحة للشرب في الريف بـــ 65.6 % (أي أكثر من ثلث سكان الريف ما زالوا غير مخدومين بهذه الشبكات)، وقد أكدت لجنة الخدمات النيابية على وجود نحو 50 % من قرى وارياف العراق بدون ماء صالح للشرب وإن وضعها يحتاج إلى دعم مستمر لتأمين المياه الصالحة للشرب، إذ تعاني أغلب المحافظات من تدني في ملف الخدمات الاساسية لا سيما المياه.

وبلغ متوسط نصيب الفرد من المياه الصالحة للشرب 365 لتر/ يوم (هناك فجوة في حصة الفرد بلغت 450 لتر/ اليوم)، وإن أعلى متوسط لنصيب الفرد سجل في محافظة ميسان بنحو 636 لتر/ يوم، وكان أقل معدل لنصيب الفرد في محافظة الانبار بنحو 166 لتر/ يوم. كما تُشير الإحصاءات إلى إن ما يقارب 20.1 % من المياه الصالحة للشرب تضيع خلال عمليات النقل بشبكات المياه بسبب تقادم البنية التحتية والتكسرات في الانابيب والتجاوزات على شبكات النقل[1].

وتعاني بعض المحافظات ومنها العاصمة بغداد والبصرة من شح المياه الصالحة للشرب؛ نتيجة قلة المشاريع الخاصة بتصفية المياه، ففي بغداد هناك مناطق عدة في أطرافها تعاني باستمرار من شح المياه؛ بسبب وجود تكسرات وتجاوزات كبيرة على الانابيب الناقلة، مع غياب مشاريع التأهيل والصيانة والادامة، وسقي الاراضي

(1) وزارة التخطيط، وثيقة الاستجابة وخطة التعافي من تداعيات ازمة covid-19، بغداد، 2021، ص22-23.

الزراعية الواقعة بالقرب من المناطق السكنية، ناهيك عن مسألة انقطاع التيار الكهربائي الذي يؤثر بشكل كبير على تشغيل محطات التصفية. وتعهد مدير قسم التشغيل في دائرة ماء بغداد بالاستعداد لموسم الصيف القادم عبر أعمال الصيانة والادامة لمشاريع المياه التي تستمر لأشهر عدة، بينما يخشى من الضغوطات على الشبكة بسبب الاستخدام المفرط للمياه بكميات كبيرة. كما أعلنت امانة بغداد عن تنفيذ حملات بالتعاون مع الموارد المالية لكري مآخذ المشاريع التي تأثرت بانخفاض انتاج المياه، منها محطة خام ماء الزعفرانية التي ظهرت قربها جزرات وسطية أدت إلى اطفاء المحطة بأكملها، وأيضاً مشروع ماء الوثبة في باب المعظم، كما تعد خططاً لإنجاز جميع المشاريع وادخالها للخدمة منها مشروع البلديات والكاظمية والصدر والرصافة للقضاء على شح المياه في العاصمة.

أما في محافظة البصرة والتي تعاني من شحة المياه الصالحة للشرب بشكل دائم، فضلاً عن ملوحة المياه التي تزداد في فصل الصيف، فقد بادرت جمعية الهلال الاحمر للمساهمة في حل هذه المشكلة بإنشاء محطة كبيره في منطقه الرباط، وتم نصب محطات معالجة وتحليه المياه بطاقة 600 م مكعب/ ساعة، تلبي حاجه أكثر من 55 ألف نسمة في مناطق الحكيمية والتميمية والعشار والداكير كي لا يضطر سكان المنطقة والمناطق المجاورة إلى شراء المياه الصالحة للشرب.

ويبلغ عدد المحطات التي تم نصبها من قبل الهلال الأحمر العراقي في عموم البلاد ٤٤ محطه لتحلية وتصفية مياه الشرب، فضلاً عن قيام فرق الهلال بتدريب كوادر متخصصة لصيانة هذه المحطات لإدامة عملها، وقد تم نصب محطات المياه في المناطق النائية، والقرى، والأرياف، والمناطق التي تعاني من شحة وفرة المياه الصالحة للشرب، وذلك وفق استبيانات ميدانيه قامت بها فرق الهلال الأحمر بالتنسيق مع الجهات المعنية من مديريات الماء في تلك المحطات، وتتوزع محطات المياه بحسب الرقعة الجغرافية بواقع، 15 محطة في محافظة البصرة، و9 محطات في محافظة بغداد، و4 في نينوى، و9 محطات في بابل، و3 محطات في واسط، و4 محطات في ذي

قار، و3 محطات في المثنى، يُذكر إن عدد المستفيدين من محطات تحلية المياه التي تم نصبها وتشغيلها من قبل فرق الهلال الأحمر العراقي يبلغ أكثر من 1.5 مليون نسمة[1].

وقد حذرت منظمة الطفولة التابعة للأمم المتحدة (اليونيسف) من تعرض صحة الأطفال العراقيين للخطر جراء عدم حصولهم على المياه الصالحة للشرب، وقالت المنظمة الأممية إن 3 من كل 5 أطفال في العراق لا يحصلون على المياه الصالحة للشرب مما يهدد تغذيتهم ويعرض صحتهم للخطر(25% من إجمالي وفيات الاطفال ناجمة عن أمراض متعلقة بالمياه بحسب منظمة الصحة العالمية)، وأوضحت أن أقل من نصف عدد المدارس في العراق تمتلك خدمات المياه الأساسية، وأشارت ممثلة اليونيسف في العراق إلى إن شح المياه في العراق ينذر بالخطر لأن الأطفال لا يستطيعون النمو ليبلغوا كامل طاقاتهم دون مياه، ويبلغ عدد الأطفال في العراق من الفئة العمرية (صفر-14 عاماً) 16 مليوناً و220 ألفاً وفق إحصاء وزارة التخطيط العراقية في يناير/ كانون الثاني 2021، وبحسب البيان ذاته، فإنَّ موسم الأمطار في العراق لعام 2020-2021 هو الأكثر جفافاً خلال 40 عاماً مضت، ما تسبب في نقص حاد لتدفق المياه في نهري دجلة والفرات بلغت نسبته 29% و73% بالترتيب، ويعتمد العراق في تأمين المياه بشكل أساسي على نهري دجلة والفرات، وروافدهما والتي تنبع جميعها من تركيا وإيران وتلتقي قرب مدينة البصرة جنوبي البلاد[2].

وفي هذا السياق، أكد مستشار وزير الموارد المائية أن العراق سيواجه نقصاً حاداً في مناسيب المياه خلال السنوات المقبلة، وأوضح أن هناك تحديات جمة تواجه العراق بخاصة مع وجود مؤشرات تنذر بنقص واردات المياه، مع زيادة أعداد سكان العراق، فضلاً عن المؤشرات المناخية، لافتًا إلى إن المؤشرات الاستراتيجية لوزارته تتوقع أن يشهد العراق عام 2035 نقصاً في المياه يقدر بما يقارب 10 مليارات متر مكعب، وتشير تقارير دولية إلى أن درجة الإجهاد المائي في العراق تبلغ 3.7 من 5 وفق مؤشر الإجهاد المائي، ليندرج العراق ضمن قائمة الدول المُصنفة بأن لديها خطورة عالية فيما يتعلق بالشح المائي ومخاطره، ويتوقع المؤشر العالمي أنه بحلول عام 2040 ستصبح بلاد الرافدين أرضاً بلا أنهار بعد أن يجف نهرا دجلة والفرات تماماً[3].

6-8: خدمات الصرف الصحي

لخدمات الصرف الصحي تأثير مباشر وقوي على العديد من جوانب التنمية البشرية والاقتصادية، والصرف الصحي أحد الأسباب الرئيسة لإنهاء الفقر المدقع بحلول عام 2030.

وتُشير الدراسات والتقارير إلى إن لمشاريع الصرف الصحي فوائد عدة إذ يؤدي توفر خدمات الصرف الصحي إلى خفض عبء المرض، وتحسين التغذية، والحد من التقزم، وتحسين نوعية الحياة، وزيادة حضور الفتيات في المدارس، وزيادة فرص العمل والأجور، وتحسين القدرة التنافسية للمدن، وتحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية عامة.

(1) جمعية الهلال الأحمر العراقي، متوفر على الرابط، https://ircs.org.iq/

(2) اليونيسيف يحذر من خطر الجفاف على أطفال العراق، وكالة الانباء العراقية، متوفر على الرابط .https://www.ina iq/134309--.html

(3) العراق بانتظار ازمة مياه حادة عام 2035، 2021، متوفر على الرابط، https://www.noonpost.com/content/40303

وتُشير أحدث البيانات (لعام 2020) عن قطاع الصرف الصحي في العراق عن وصول عدد محطات المعالجة المركزية ووحدات المعالجة الصغيرة والمتوسطة إلى 66 محطة وبطاقة تصميمية قُدرت بنحو 2.7 مليون م3/ يوم وزعت على جميع المحافظات، تركز العدد الاكبر منها في بغداد وبواقع 15 محطة معالجة في حين كان نصيب محافظة ديالى محطة واحدة فقط[1].

وبلغت كمية المياه العادمة المتولدة لمحطات ووحدات المعالجة نحو3.2 مليون م3/يوم يتم معالجة ما يقارب 20 مليون م3/ يوم (أي 60.5 % فقط)، في حين يبقى أكثر من ثلث المياه العادمة (ما يقارب 40 %) بدون معالجة، وقد أدى توقف 14 محطة وحدة معالجة وعمل 9 منها بصورة جزئية إلى انخفاض هذه النسبة ولم يتم معالجة أي كمية من المياه العادمة المتولدة لمحطات المعالجة المركزية، وبلغت نسبة المخدومين بشبكات المجاري (العادمة والمشتركة) في عموم العراق نحو 34 % سجلت بغداد أعلى نسبة وبواقع 90 % تلتها ميسان بنسبة 72.4 % ثم النجف بنسبة 58.6 %، في حين كانت ديالى وكركوك ونينوى أقل المحافظات نسبة وكانت 4.9 و3.7 و2.3 % على التوالي.

شكل (8-4): النسبة المئوية للسكان المخدومين بشبكات المجاري (العادمة والمشتركة) بحسب المحافظة

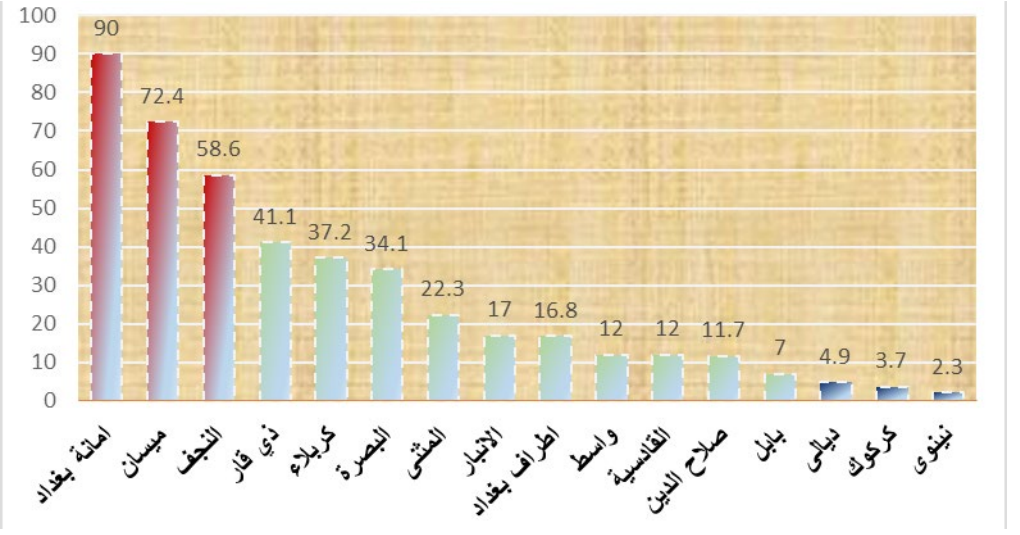

الشكل من عمل الباحث بالاستناد إلى: وزارة التخطيط: الجهاز المركزي للإحصاء، العراق،2020

وعلى وفق بيانات جمعتها الأمم المتحدة فإنَّ 70 % من نفايات العراق الصناعية تُلقى مباشرة في الأنهار والبحيرات، ففي الناصرية فإنَّ مياه المجاري الثقيلة تتدفق من أنابيب الصرف الصحي مباشرة في أهوار الجبايش والتي تمثل أهم المسطحات المائية في جنوبي العراق مهددة بتلويث البيئة الحياتية للموقع. وقد أشارت مديرية مجاري ذي قار إلى إن سبب عدم وجود وحدات معالجة لمحطات الصرف الصحي يعود إلى كلفتها العالية التي تصل لنحو 100 مليار دينار عراقي، واضافت إن لديها مشروعان لمحطات المعالجة، أحدهما كان يفترض أن يبدأ العمل فيه منذ العام 2015 لكن لم يتحقق ذلك بسبب الأزمات المالية التي عصفت بالبلد خلال المدة 2015-2021.

(1) وزارة التخطيط: الجهاز المركزي للإحصاء، العراق،2020.

من جانب آخر، أعلنت وزارة الاسكان والبلديات العامة بإن عام 2022 سيشهد انجاز مشاريع استراتيجية للصرف الصحي في عدد من المحافظات أبرزها مشروع مجاري قضاء الحسينية في بغداد، إذ يخدم 400 ألف نسمة ويتضمن شبكات مياه ثقيلة وامطار بطول 285 كم، فضلاً عن إنشاء 6 محطات رفع بطاقة تصميمية تبلغ 65 ألف متر مكعب يومياً، ومشروع مجاري كركوك الموحد الذي تراوحت نسبة تنفيذه بين 14-34 % ويعد من أهم المشاريع المنفذة الذي يسهم في تحسين الواقع الخدمي والبيئي وتقليل التلوث وإنتاج مياه معالجة صالحة للسقي الزراعي ويتم تنفيذه من قبل إحدى الشركة التركية، وتبلغ طاقته التصميمية 300 ألف متر مكعب يوميا، ومشروع مجاري الرمادي الاستراتيجي الذي يضم وحدة معالجة مركزية بطاقة 100 ألف متر مكعب يوميا وسيتم افتتاحه قريباً، إلى جانب تحقيق نسبة إنجاز وصلت إلى 97 % بمد شبكات مجاري قضاء الرميثة بمحافظة المثنى، مع تنفيذ مشروع الخط المغذي لمحطة معالجة النجف الاشرف، وشبكات مجاري قضاء الحر في محافظة كربلاء المقدسة التي وصلت نسبة انجازها إلى 94 %، فضلاً عن مشروع محطتي معالجة الناصرية بكمية تقدر بـ 2000 متر مكعب يوميا، ويسهم في معالجة المياه الثقيلة وتحويلها إلى مياه معالجة وفق المحددات البيئية[1].

8-7: خدمات النقل

يحتل قطاع النقل حيزاً مهماً في الاقتصاد لما له من دوراً بارزاً ومهماً في النمو الاقتصادي على المستوى المحلي والوطني والإقليمي والعالمي وتعزيز الرخاء المشترك والحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فبإمكان النقل أن يُعطي الاقتصادات دفعة قوية، ويربط الأفراد بالخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية أو التعليم، وقد أبرزت أزمة فيروس كورونا المستجد مدى أهمية النقل، فعلى مدار عام 2020 لعب قطاع النقل دوراً محورياً في نقل وبدء عملية توزيع اللقاحات في جميع أنحاء العالم.

ويعاني قطاع النقل (البري والنهري والجوي) من مشاكل كثيرة وانخفاض في جودة البنية التحتية، وقد شهد هذا القطاع تراجعات في أغلب مؤشراته الرئيسة، ويُشير تحليل واقع شبكة الطرق البرية والتي بلغت اطوالها 47877 كم إلى إن كثافة شبكة الطرق بالنسبة لمساحة العراق نسبة قدرها 84.2 كم/ 1000كم2، وهي أقل من

(1) موقع وزارة الإسكان والاعمار، متوفر على الرابط https://moch.gov.iq/

المعيار الدولي البالغ 105 كم/ 1000 كم2، وهو ما يفسر الاختناقات المرورية في المدن الكبيرة، في حين بلغ مؤشر كثافة الطرق للسكان بالنسبة لسكان العراق نحو 102.1 كم/1000 نسمة وهو أيضاً أقل من قيمة المعيار القياسي الدولي البالغ 496 كم/100 ألف نسمة، في حين بلغت حصة الفرد من الطرق 1م للفرد من التبليط وهي أقل بكثير عن المعيار القياسي الدولي البالغ 12م للفرد من الطريق[1].

أما فيما يخص سكك الحديد والتي تعاني من الاهمال فتبلغ أطوال سكك الحديد 2.839 كم وهي موزعة بشكل طولي وعلى 9 خطوط، في حين انخفضت قيمة الايرادات المتحققة من نقل البضائع بسكك الحديد لتصل إلى 4221 مليون دينار في عام 2020، بالمقارنة مع 5206 مليون دينار في عام 2019، وقد عانت شبكة السكك الحديدة في العراق كثيراً بسبب الاهمال والحروب وعدم الاستقرار الامني، لا سيما الحرب على الارهاب، وكشف مدير الشركة العامة لسكك حديد العراق عن حملة لتأهيل السكك التي دمرها داعش والعمليات العسكرية التي أعقبت احتلال التنظيم لعدد من محافظات البلاد، وأضاف إلى أن الشركة باشرت بحملة صيانة خط بغداد- بيجي الذي يصل إلى مصفاة بيجي مبيناً أن الكوادر الهندسية تواصل إكمال خط سككي مع مدينة الموصل، ويقترب العمل به من مشارف محطة قطار المدينة، وتوقّع أن يتم افتتاح خط سكك الحديد الذي يرتبط بمدينة الموصل بداية عام 2022، لافتاً إلى أن طوله 407 كيلومترات، وتعرّض لضرر كامل خلال الحرب ضد داعش[2].

وعن مشروع القناة الجافة (خط سكة حديد) الذي يربط بين ميناء الفاو جنوب العراق وتركيا عبر فيشخابور (آخر نقطة حدودية مع تركيا)، وقال المدير العام للسكك الحديدية إن هناك عدداً من الشركات العالمية تقدمت لإنشاء القناة التي ستكون بطول 1211 كيلومتراً، مشيراً إلى أن المشروع سيكون استثمارياً بنسبة 100 %. ويوضح الجدول الاتي الخطط والمشاريع الاستثمارية للسكك الحديد في عام 2021[3].

(1) وزارة التخطيط، وثيقة الاستجابة وخطة التعافي من تداعيات ازمة covid-19، مصدر سابق، ص24.

(2) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، إحصاء نشاط سكك الحديد لسنة 2020، مديرية إحصاء النقل والاتصالات، 2021، ص3.

(3) السكك الحديدية تستعيد عافيتها تدريجيا وعينها على القناة الجافة، متوفر على الرابط، https://www.independentarabia.com/node/233856/.

جدول (8-5): جدول المشاريع الاستثمارية للشركة العامة للسكك الحديد في عام 2021

اسم المشروع	الوصف	الطول (كم)	عدد الخطوط	الكلفة التخمينية (مليون دولار)		مدة انشاء المشروع
				الاستملاكات	التنفيذ	
خط سكة حديد (مسيب- كربلاء- النجف- سماوة)	تم وضع التصاميم من شركة ايطالية عام 1982 واعيد تحديث التصميم في عام 2021 من شركة ايطالية اخرى	288	مزدوج	750	2400	3
خط سكة حديد (بصرة-فاو)	تم اعداد التصاميم من شركة استشارية المانية ويتطلب تطهير المحرمات من الالغام	100	مزدوج	300	1410	3
الخط الدائري حول مدينة بغداد	تم اعداد التصاميم من شركة ايطالية	248	خليط	430	2000	5
خطة سكة حديد (موصل- دهوك- زاخو-تركيا)	التصاميم الاصلية اعدت من شركة ايطالية عام 1982 وتحديث التصاميم جاري من شركات جيكية	160	مزدوج	450	2157	3
خط سكة حديد (بغداد- الكوت- العمارة- البصرة) والخط الفرعي (الكوت- الناصرية- الشعيبة- ام قصر)	التصاميم الاصلية قديمة ومفقود الكثير منها وتتطلب تحديث التصاميم	910	مزدوج	2730	11000	7
خط سكة حديد (بغداد- بعقوبة- كركوك- اربيل- الموصل) والخط الفرعي (بعقوبة- خانقين- المنذرية- إيران)	التصاميم الاصلية اعدت من شركة فرنسية عام 1982 وجاري تحديث التصاميم من شركة جيكية	700	خليط	1650	7000	7
خط سكة حديد (كركوك- السليمانية)	تم وضع التصاميم التفصيلية من شركة هنغارية	120	مفرد	350	3000	5.5
خط سكة (رمادي- كربلاء)	التصاميم الاصلية معدة عام 1982 من شركة ايطالية وتم تحديثها من شركة المانية	133	مزدوج	400	1500	3
الربط السككي بين العراق والاردن	تم وضع التصاميم حديثاً من شركة المانية	400	مفرد	50	4000	5
خط سكة (الشعيبة- الزبير_ المربد- صفوان- الكويت)	تم وضع التصاميم من شركة ايطالية	52	مزدوج	150	500	3
خط سكة حديد (الكوت- بعقوبة)	لا توجد تصاميم سابقة عن المشروع	250	مزدوج	750	3000	4
قطار (كربلاء- النجف) المعلق	مشروع جديد غير مباشر به يكون مساره اعلى الجزرات الوسطية	70	مزدوج	----	----	-----

المصدر: وزارة النقل، الخطة الاستثمارية 2021، متوفر على الرابط،

https://motrans.gov.iq/upload/upfile/ar/313.pdf تم الاطلاع على الموقع في 2021/1/5

وبالنسبة للنقل البحري، والذي ينقل جزءًا مهماً من تجارة الخارجية للعراق، فقد شهد هو الاخر تراجعاً حاداً، إذ تُشير البيانات إلى وصول عدد السفن العاملة التي تمتلكها الشركة العامة للنقل البحري إلى 7 سفن في عام 2020 بالمقارنة مع 8 سفن في عام 2019 في حين بلغت الايرادات المتحققة للشركة العامة للموانئ 424.1 مليار دينار بالمقارنة مع 486.1 مليار دينار في عام 2019 ويعود السبب في ذلك إلى تداعيات جائحة كورونا وتوقف اغلب الانشطة الاقتصادية[1].

وقد أعلنت الشركة العامة للنقل البحري ومقرها في محافظة البصرة أنها تستعد في عام 2022 للتعاقد لشراء باخرتين جديدتين بأعماق تتناسب مع حجم الموانئ العراقية مع اكتمال إنجاز ميناء الفاو الكبير، حمولة كل باخرة من هاتين الباخرتين تبلغ 35 ألف طن متعددة الأغراض، من جانب أخر، وقعت السعودية والعراق في سبتمبر/ايلول 2021 اتفاقية لحركة السفن والتعاون في مجال النقل البحري، في خطوة من شأنها أن تدعم التبادل التجاري وتسهل إجراءات الوصول إلى موانئ البلدين[2].

وفيما يتعلق بالنقل الجوي، فيوجد في العراق 5 مطارات دولية (بغداد، البصرة، النجف الاشرف، اربيل، سليمانية) وتقود أنشطة النقل الجوي الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية وشركتين للطيران وبقدرات محدودة جداً، وبلغ عدد النواقل الوطنية 7 نواقل 3 منها لنقل المسافرين (الخطوط الجوية العراقية، فلاي بغداد، أور) و2 شركة للنقل الخاص (بوابة العراق وشركة البرهان) و2 شركة للنقل الجوي (شركة الهيا وشركة صقر الرافدين)، ويمتلك العراق أسطول مكون 32 طائرة منها 4 طائرات مستأجرة، وبلغ إجمالي عدد العاملين القطاع نحو 4200 عامل لغاية عام 2020[3].

وتجدر الإشارة إلى إن الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية وقعت عقداً في عام 2021 مع شركة (الهيا) لخدمات الطيران والشحن الجوي والحاصلة على شهادة المشغل الجوي (AOC) والمعتمدة لدى اتحاد النقل

(1) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، إحصاء نشاط السكك الحديد لسنة 2020، مديرية إحصاءات النقل والاتصالات، جمهورية العراق، 2021، ص3.

(2) وزارة النقل العراقية، متوفر على الرابط https://motrans.gov.iq/.

(3) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، إحصاء نشاط النقل الجوي في القطاع الحكومي والعام لسنة 2020، مديرية إحصاءات النقل والاتصالات، جمهورية العراق، 2021.

الجوي الدولي (IATA) من أجل تفعيل نشاط الشحن الجوي والاستفادة من إمكانيات الشركة لاسيما وإنها تمتلك عدد من الطائرات الحديثة الخاصة بخدمات الشحن الجوي والخبرات المطلوبة.

وفي تشرين الاول (أكتوبر) 2021 أعلنت السلطات العراقية إلغاء جزء من التحذير الجوي الذي فرضته منظمة الطيران الفيدراليةFAA)) عام 2014 على الفضاء الجوي العراقي إبان الحرب على تنظيم داعش الإرهابي، وأشار مدير قسم إدارة الحركة الجوية في الشركة العامة لخدمات الملاحة الجوية التابعة لوزارة النقل العراقية في بيان، إلى أنه وبعد التنسيق العالي مع كافة الجهات المعنية والجهود المبذولة للارتقاء بمستوى الخدمات الملاحية المقدمة والمشاركة في الاجتماعات والندوات العديدة مع منظمة الطيران المدني الدولي (ايكاو) وجمعية النقل الجوي (اياتا) والشركات العابرة للفضاء الجوي العراقي تم إلغاء جزء من التحذير الجوي الذي تم فرضه منذ عام 2014، وأضاف البيان إلى إن تقليص التحذير على الفضاء الجوي العراقي خطوة إيجابية لها أبعاد اقتصادية واضحة تؤدي إلى زيادة عدد الطائرات العابرة للفضاء الجوي العراقي ومن ثم ترفع واردات الميزانية العامة للدولة.

8-8: خدمات السكن

يعاني العراق ومنذ مدة طويلة من أزمة سكن خانقة؛ بسبب الحروب المتعاقبة والأوضاع الأمنية غير المستقرة والإرهاب والفساد المالي الذي أعاق وبشدة تطور القطاع، وكانت آخر حرب قد شهدتها البلاد تمثلت بالحرب ضد تنظيم داعش الارهابي بين عامي 2014 و2017 والتي تسببت بتدمير نحو 150 ألف منزل بحسب الاحصاءات الحكومية، وعلى مدار 18 عاماً لم يشهد العراق أي مشروع كبير في مجال الاسكان على الرغم من زيادة عدد سكانه بنحو الضعف وهو ما أسهم باختناق سكاني، وتُشير البيانات إلى إن مقدار العجز الكلي في الوحدات السكنية بلغ نحو 2.5 مليون وحدة تركزت في بغداد ونينوى والبصرة وكركوك وبابل وذي قار، في حين كانت المثنى وميسان والقادسية وكربلاء الأقل من حيث العجز.

شكل (8-5) نسبة العجز السكني في العراق بحسب المحافظات (%)

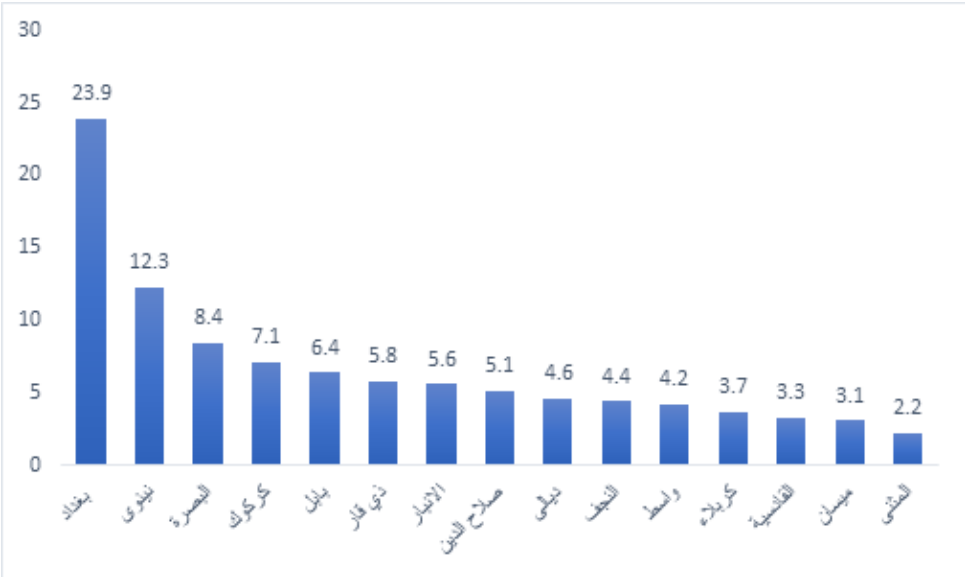

الشكل من عمل الباحث بالاستناد إلى: وزارة التخطيط: الجهاز المركزي للإحصاء، العراق،2020.

وفي صورة واضحة لمشكلة السكن، أعلنت وزارة إن هناك 3.5 مليون عراقي يعيشون في عشوائيات واحياء غير منظمة في البلد (522 ألف وحدة سكنية عشوائية موزعة على 4 آلاف مجمع سكني عشوائي)، وهو ما يمثل أكثر 10 % من السكان، وتتصدر بغداد (1000 وحدة) والبصرة (700 وحدة) ونينوى العدد الاكبر منها، في حين كانت محافظتي النجف وكربلاء الأقل بعدد الوحدات وبواقع 99 و98 وحدة على التوالي[1].

وتسبب تنامي ظاهرة العشوائيات إلى حدوث ضغط هائل على خدمات الماء والكهرباء والمجاري والمدارس والمراكز الصحية وسائر الخدمات، لأنها تشكل عبئاً على تلك الخدمات لوقوعها خارج التصميم الأساس للمدن وفوق الطاقة الاستيعابية لمستوى الخدمات، فضلاً عن تسببها في إحداث تغييرات ديموغرافية في المدن التي نشأت فيها، كما سببت هذه الظاهرة تجريف الاراضي الزراعية وتحويلها إلى أحياء سكنية، واستناداً إلى بيانات وزارة الزراعة فقد تمت تسوية ما يقارب 10 الآلاف دونم زراعي على الأقل (10 مليون م2) وتحويلها إلى أراضي سكنية، وفي بغداد لوحدها تم تجريف ما قارب 12 موقعاً زراعياً لإقامة مشاريع سكنية عليها خلال عام 2020 فقط.

وأشارت تقارير دولية إلى إنه وعلى مدى العشرين سنة الماضية تسببت الحكومات المتعاقبة على العراق بتعاقدات أبرمتها وزارة الإسكان بإهدار مئات الملايين من الدولارات.

وفي مسعى لحل مشكلة السكن الخانقة في البلد أعلن رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي عن تأمين مبالغ مالية خلال عام 2021 لإكمال وتنفيذ انشاء 100 ألف وحدة سكنية في مشروع بسماية بعدما أكملت

(1) وزارة التخطيط، متوفر على الرابط https://mop.gov.iq/news/view/list?n=1639124945

الشركة المنفذة انشاء 35 ألف وحدة سكنية، كما صوت مجلس الوزراء على تأسيس مدينة الرفيل في المنطقة المحيطة بمطار بغداد الدولي والتي تشتمل على مئات الالاف من الوحدات السكنية في 8 مناطق مختلفة[1].

من جانب آخر، أطلق رئيس الوزراء في حزيران (يونيو) 2021 مبادرة لتوزيع قطع الاراضي على المواطنين (مبادرة داري) من الفئات المستحقة والفقيرة في خطوة لحل الأزمة التي يعاني منها البلد، واعطاء الاولوية للأرامل وضحايا الارهاب والمشمولين بقانون الرعاية الاجتماعية، ومن أجل منع أي تلاعب وتحقيق العدالة في توزيعها تم إطلاق استمارة الكترونية وسيتحدد المواطن المستحق بحسب النقاط وبدون تفضيل شخص على شخص آخر بعد الكشف عن وضعه الاقتصادي والاجتماعي.

وفي إطار البرنامج حكومي لحل أزمة السكن المتفاقمة أعلن البنك المركزي العراقي عن زيادة التخصيصات المالية لدعم قطاع الإسكان بمبلغ 1.9 تريليون دينار عراقي، وسيوزع المبلغ إلى 1 تريليون دينار للمصرف العقاري، و900 مليار دينار لصندوق الإسكان، لرفع قدرتهما في إتاحة أموال لأكبر عدد من المستفيدين، وأوضح البنك أن هذه الزيادة سترفع إجمالي المبالغ المخصصة إلى المصرف العقاري وصندوق الإسكان إلى أكثر من 3.6 تريليون دينار عراقي.

ودعا وزير التخطيط خالد بتال منظمة الامم المتحدة للمستوطنات البشرية إلى دعم جهود الوزارة لمعالجة أزمة السكن وفق السياسة السكانية التي تضمنتها خطة التنمية الخمسية ورؤية التنمية المستدامة 2030 من خلال اعداد التصاميم الحديثة لدور واطئة الكلفة والتي تأخذ بنظر الاعتبار متطلبات التنمية المستدامة واستخدام الموارد الطبيعية المتاحة، كما أعلن بتال عن إنجاز عدد من المجمعات السكنية واطئة الكلفة ضمن استراتيجية التخفيف من الفقر سيتم توزيعها قريباً على المستحقين وفق المعايير المعتمدة في هذا الشأن[2].

(1) رئيس مجلس الوزراء السيد مصطفى الكاظمي يتجول في مدينة بسماية ويطلع على عدد من البنايات الخدمية والوحدات السكنية الجديدة التي ستسلم للمواطنين قريبا، متوفر على الرابط https://www.pmo.iq/press2021/19-6-202101.htm

(2) وزير التخطيط يبحث مع المدير الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية معالجة العشوائيات في العراق، متوفر على الرابط https://mop.gov.iq/activities_minister/view/details?id=1539

وفيما يتعلق بالقوانين والتشريعات، كشفت لجنة الخدمات والاعمار النيابية عن مشروعي قانون يهدف الأول إلى تمليك كل عراقي سكناً في حين يذهب الثاني لحسم ملف العشوائيات، وأكدت اللجنة على إنها طرحت حلولاً لأزمة السكن وشددت على ضرورة أن تكون الأسعار في المجمعات السكنية تتناسب مع المستوى المعيشي للمواطن لاسيما متوسطي وضعيفي الدخل، مُشيرةً إلى إنها سعت لرصد مبالغ سكنية للمجمعات السكنية المتوقفة ومناقشة مشاكلها.

8-9: خدمات الصحة العامة

الصحة احدى الحقوق المهمة والتي تمثل هدف أساسي من أهداف التنمية المستدامة (الهدف 3)، وقد تناولها الدستور العراقي في أكثر من مادة وأشار لها بوصفها حقاً من حقوق المواطن العراقي لضمان حياة حرة وكريمة وصحية، وأكدت تلك المواد على حق الفرد العراقي في الضمان الاجتماعي والصحي وبخاصة للمرأة والطفل، كما تناول الاختصاصات المشتركة بين الهيئات الاتحادية والاقاليم والمحافظات.

ويعد القطاع الصحي العراقي من القطاعات المتخلفة وفق المعايير الدولية ويعاني من تقادم البنية التحتية وعدم القدرة على تلبية الاحتياجات الصحية للسكان ومحدودية الخدمات الصحية المقدمة للأفراد وارتفاع معدلات الامراض الانتقالية وغير الانتقالية.

وقد واجه القطاع الصحي العراقي خلال العامين الماضيين أعباء متزايدة من جراء تفشي فيروس كورونا بالتزامن مع انخفاض أسعار النفط مما انعكس بشكل سلبي على أداء القطاع الصحي بسبب قلة التخصيصات المالية اللازمة لتوفير المستلزمات الاساسية للحد من تداعيات تفشي الفيروس لا سيما بعد ظهور المتحورات والذي أدخل البلد في موجات جديدة من الاصابات.

وبحسب بيانات وزارة الصحة العراقية، ومنذ اكتشاف أول اصابة في 24 شباط (فبراير) من عام 2020 ولغاية 31 كانون الاول (ديسمبر) 2021 بلغ عدد الاصابات الكلي 2093740 إصابة، فيما بلغ عدد حالات الشفاء 2064970 حالة شفاء وبنسبة 98.6 %، في حين بلغ عدد حالات الوفاة 24158، وبلغ عدد الملقحين 8551606 شخصاً.

وقد حظي موضوع توفير اللقاحات في العراق باهتمام بالغ من الحكومة (على الرغم من تأخر وصول اللقاح في بداية عام 2021)، فضلاً عن اهتمام منظمة الصحة العالمية واليونيسف وأخذت خدمات التطعيم بالاتساع بشكل كبير في جميع أنحاء البلاد، إذ تم إنشاء أكثر من 120 موقعاً خارجياً للتلقيح في جميع أنحاء العراق لاستهداف 12 مليون شخص، بما فيهم الأطفال البالغين من العمر سن 12 عاما فما فوق.

وفي أيلول (سبتمبر) 2021 وافق البنك الدولي على مشروع جديد بقيمة 100 مليون دولار أمريكي لتوسيع نطاق استجابة القطاع الصحي في العراق لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) ولدعم إعطاء اللقاح للفئات ذات الأولوية بين السكان وتعزيز النظام المؤسسي لتمكين النشر الآمن والفعال للقاحات على أوسع نطاق، ويهدف هذا المشروع إلى مساعدة البلاد ليس فقط في شراء لقاحات فيروس كورونا، ولكن أيضاً في تحسين قدرتهُ على إدارة النفايات الناتجة عن أنشطة الرعاية الصحية، وتنفيذ جهود التواصل والتوعية لزيادة الوعي العام بأهمية

تلقي اللقاح، وقد أشار المدير الاقليمي لدائرة المشرق في البنك الدولي إلى إن هناك حاجة إلى تيسير سبل الحصول على اللقاحات للحد من انتشار الجائحة وتخفيف العبء على النظام الصحي الضعيف بالفعل في العراق، ومن شأن هذا المشروع أن يدعم العراق في شراء ونشر اللقاحات الضرورية لحماية الأرواح، وتمكين البلاد من إعادة فتح أبوابها بأمان، والبدء في مرحلة التعافي الاقتصادي.

لقد فرضت أزمة كورونا وما تلاها من احداث (ظهور متحورات جديدة للفيروس) ودخول البلد في موجات وبائية مزيداً من الضغط على النظام الصحي نتيجة زيادة الطلب على الخدمات الصحية في ظل نقص الموارد البشرية والمادية وضعف البنية التحتية، ناهيك عن كون إن النظام الصحي العراقي لم يكن ملبياً لمتطلبات اللوائح الصحية الدولية، لا سيما تلك المتعلقة بالاستجابة للمخاطر الصحية، إلى جانب تركيز الانفاق على الجانب التشغيلي واهمال الجانب الاستثماري والذي ادى زيادة تضييق فرص مواكبة الزيادة في الطلب على الخدمات الصحية.

وتُشير الاحصاءات والبيانات إلى وصول عدد المستشفيات (بضمنها اقليم كردستان) إلى 450 مستشفى منها 155 مستشفى أهلية، في حين بلغت العيادات الشعبية نحو 341 عيادة، أما مجموع المراكز الصحية التخصصية فقد بلغ 239 مركز، منها 55 عيادة اسنان و21 مركز للأمراض الصدرية و8 مراكز للحساسية والربو و155 للأمراض التخصصية الاخرى، أما مراكز الرعاية الصحية الاولية (بضمنها اقليم كردستان) فقد بلغت 2805 مركز، وكانت المؤسسات الصحية الاخرى تبلغ 799 مؤسسة صحية، وتعاني المستشفيات من الاكتظاظ وعدم توفر القوى العاملة الماهرة في مجال الرعاية الصحية وادارتها، فضلاً عن ضعف التمويل مما جعل تغطية الخدمات الصحية وضمان جودة الرعاية صعبة جداً. وفي هذا السياق، تُشير الدراسات إلى إن النقص في عدد المستشفيات كان بنحو 382 مستشفى، في حين بلغ النقص في المراكز الصحية نحو 1754 مركز صحي، وهناك نقص في عدد الاسرة بلغ 3489 سرير، وقد بلغ النقص في عدد الاطباء وذوي المهن الطبية والصحية (لا سيما في المناطق النائية والقرى الريفية) نحو 4462 طبيب ومهني تركزت في محافظات نينوى وبغداد وذي قار[1].

وتجدر الإشارة إلى إن أغلب المستشفيات في العراق قد تعرضت إلى مشكلات كبيرة مما جعلها تشهد فوضى إدارية وتراجعاً كبيراً في الخدمات التي تقدمها، وعلى الرغم من تخصيص أموال طائلة طوال الأعوام الماضية لتحسين الخدمات المقدمة، إلا أنها لم تشهد تطوراً واضحاً في عملها من ناحية المباني أو زيادة عدد الأسرة لاستقبال المرضى، مما جعلها عاجزة عن التعامل مع الضغط الكبير عليها، نتيجة ارتفاع عدد سكان العراق بنحو أكثر من الضعف.

وفي هذا السياق، نشب في نيسان (أبريل) 2021 حريق هائل في مستشفى ابن الخطيب (المخصصة لعزل مصابي كورونا) أودى بحياة 82 واصابة 110 شخص، استقال على أثرها وزير الصحة ومحافظ بغداد، وفي 12 تموز (يوليو) 2021 حدث حريق بمستشفى لعزل مصابي كورونا في ذي قار، أوقع 90 قتيلاً وعشرات المصابين أعقبه إصدار مذكرات اعتقال بحق 13 مسؤولاً في المحافظة.

(1) وزارة التخطيط، وثيقة الاستجابة وخطة التعافي من تداعيات ازمة covid-19، مصدر سابق، ص 21.

فضلاً عما سبق، يُعاني الانفاق على قطاع الصحة من ضعف في الكفاءة التخصصية والتقنية، إذ تم تخصيص 37% من اجمالي المخصص للإنفاق الصحي للمستشفيات، و16% للرعاية الوقائية و13% للرعاية الاولية في مرافق العيادات الخارجية؛ مما يكشف عن ضعف كبير في تخصيص الموارد لمختلف مستويات الرعاية، ويعود السبب الرئيس لهذا الضعف في كفاءة الانفاق إلى تضخم حجم النفقات التشغيلية على حساب النفقات الاستثمارية[1].

أما فيما يتعلق بقانون الضمان الصحي رقم 22 لسنة 2021 والذي أقرهُ مجلس النواب العراقي في تشرين الأول (أكتوبر) 2020؛ ليكون أول قانون بهذا الخصوص يُنظم تقديم الخدمات الصحية للمواطنين أسوةً ببقية دول العالم، إذ تخضع المراجعات إلى المستشفيات العامة أو الاهلية وعيادات الاطباء لضوابط واضحة تضمن تقديم الخدمات الصحية بشكل متطور.

ومنذ تشكيل الدولة العراقية في عشرينات القرن الماضي وصدور عدد من القوانين الخاصة بعمل القطاع الطبي وتقديم الخدمات الصحية للمواطنين؛ إلا إنها لم تتضمن تشريع قانوناً واضحاً للضمان الصحي للمواطنين يحدد آلية التعامل مع الحالات المرضية الاعتيادية أو الطارئة.

وتتمثل الأسباب الموجبة لهذا القانون هو لضمان جودة الخدمات الصحية وحصول المواطنين عليها وفي أي وقت ولتخفيف الأعباء المالية عن المواطنين وتحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي والعدالة الصحية المنصوص عليها في المادة (30) (أولاً وثانياً) من الدستور العراقي لتعزيز تطبيق قانون الضمان الصحي بشكل سليم وارجاع دوائر الصحة وفصلها عن المحافظات لتتمتع المحافظات بخدمات صحية متساوية، شُرع هذا القانون.

وبموجب القانون الجديد يتم تأسيس هيأة الضمان الصحي (يتم تشكيلها بعد مرور 6 أشهر من نفاذ القانون) ترتبط بوزارة الصحة وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والاداري ويكون لها فروع في الاقاليم والمحافظات وتؤسس الهيأة صندوق الضمان الصحي، ويكون التسجيل إلزامياً لكل موظفي الدولة واختيارياً بالنسبة للمتقاعدين والجمعيات وارباب العمل والمواطنين وعوائلهم بشكل منفرد، وسيتم استيفاء مبالغ من الدرجات الخاصة بنسبة 2.5% واستيفاء نسبة 1% من الراتب الكلي لموظفي الدولة الآخرين، كما ينص القانون على شمول بعض الشرائح مجاناً بالضمان الصحي، وهم أحد الزوجين غير الموظف وأبناء الموظف حتى 21 سنة والمستمرون بالدراسة منهم لغاية 24 سنة، والبنات العازبات والنساء المطلقات والأرامل من غير الموظفات، كما تقدم الخدمات المجانية بموجب القانون الجديد لكل من مرضى السرطان والمصابين بالأمراض النفسية والعقلية وأمراض الدم الوراثية وعجز الكلى والتخلف الذهني وأصحاب الاحتياجات الخاصة من الأجهزة الأمنية بأصنافها كافة، والذكور غير الموظفين ممن تجاوزت أعمارهم 60 سنة، والإناث غير الموظفات ممن تجاوزت أعمارهن 55 سنة والأطفال دون سن الخامسة.

وتشمل الخدمات الفحص السريري والمختبري والشعاعي والمعالجة الفيزيائية والاختصاصية والعمليات

(1) البنك الدولي، معالجة ازمة رأس المال البشري: مراجعة الانفاق العام لقطاعات التنمية البشرية في العراق، ملخص تنفيذي، بدون تاريخ، ص3.

الجراحية والولادة والادوية والاقامة في المستشفيات والعنايات التمريضية وغيرها من احتياجات المعالجة التي تقررها هيأة الضمان الصحي، ويهدف القانون إلى تحقيق جملة من الاهداف منها:

- تأمين التغطية الصحية الشاملة للشخص المضمون.
- تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية والتكافل الاجتماعي.
- تقليل الاعباء المالية على المواطن والحد من الفقر.
- تعدد مصادر تمويل القطاع الصحي.
- ايجاد بيئة تنافسية وتطوير أداء العاملين والمؤسسات الصحية في القطاعين العام والخاص.
- تحسين جودة الخدمات الطبية المقدمة من خلال تنظيم العمل بين القطاع العام والقطاع الخاص والمنافسة في الخدمات الصحية.
- تشجيع القطاع الخاص والاستثمار في مجال الخدمات الصحية.

8-10: اجندة العام الجديد 2022

تواجه الحكومة العراقية الجديدة المرجح تشكيلها خلال عام 2022 سلسلة من التحديات على المستويات كافة، ويمثل الوضع الخدمي الجانب الأبرز منها، وقد أشار السيد مصطفى الكاظمي (رئيس حكومة تصريف الاعمال) إلى إن التحديات المقبلة كبيرة وعلى رأسها تقديم الخدمات للمواطنين، مؤكداً على إن حكومته بدأت العمل ونتطلع إلى استكمال الجهود في الحكومة المقبلة، وبالتعاون والتكاتف والعمل الجاد نستطيع اجتياز جميع التحديات.

وعلى الحكومة الجديدة استغلال فرصة ارتفاع أسعار النفط والنمو في أسواق الطاقة لتعزيز عوائده المالية، لرسم وبناء برنامج إنمائي شامل يقوم على أساس تطوير البنية التحتية والفوقية الخدمية للبلد والمتمثلة بالموانئ وشبكات السكك الحديد والنقل البري ومياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء وتعبيد الطرق وبناء السكن، وزيادة التخصيصات المالية في الموازنة الاستثمارية، التي ينبغي توصيفها تفصيلاً في خطط قصيرة ومتوسطة وطويلة رصينة للإعمار في البنية التحتية المادية.

إن اعداد البرنامج الانمائي يكون بالشراكة مع القطاع الخاص بهدف تطوير البنية التحتية في سياق التحديات والضغوطات التي فرضتها الجائحة على الخدمات العامة، من خلال تبني سياسات واصلاحات ومشاريع، وينبغي أن تكون أولويات عمل الحكومة المقبلة للمدة 2022-2026 مستندة إلى الوثائق والاستراتيجيات التي تم إعدادها خلال المدة الماضية مثل، استراتيجية التخفيف من الفقر 201-2022، وثيقة الاستجابة وخطة التعافي من تداعيات أزمة COVID-19، التقرير الطوعي حول اهداف التنمية المستدامة، الورقة البيضاء، رؤية العراق للتنمية المستدامة 2030، خطة التنمية الوطنية 2018-2022، وتحديد الأولويات وبالشكل الذي يتماشى مع هذه الوثائق والاستراتيجيات، ووضع خطة عمل محددة تتضمن جداول زمنية ومستهدفات انجاز مع ضمان توفير

المخصصات المالية اللازمة للتنفيذ على ان تقوم الحكومة بمراجعة دورية وبصفة مستمرة.

ويوضح المخطط الآتي شجرة اجندة العام 2021 والمتعلق بالخدمات العامة.

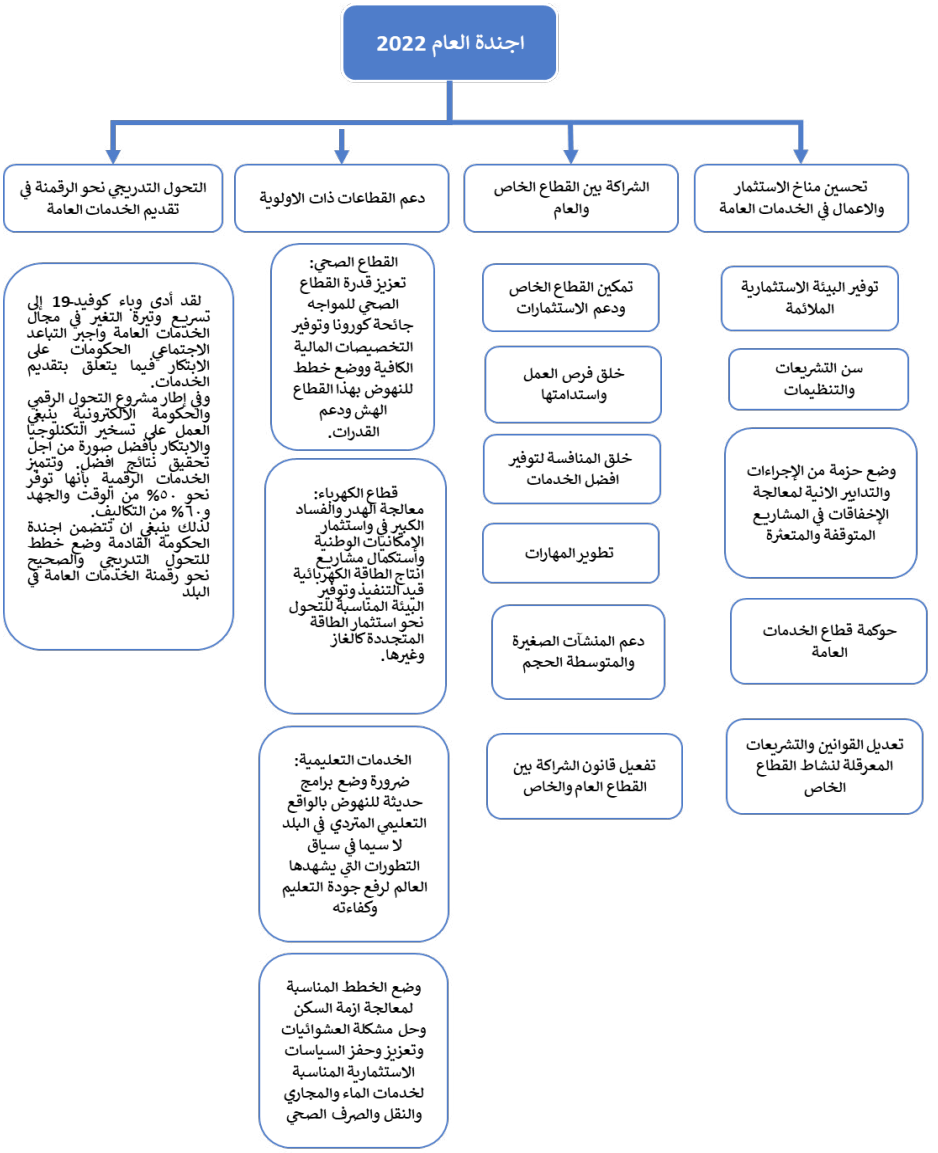

يدخل العراق عام 2022 وهو يعاني من تحديات وضغوطات قديمة ومستمرة (فضلاً عن الضغوطات الجديدة التي افرزتها جائحة كوفيد-19) فرضتها الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتتمثل الأوضاع الاقتصادية بهشاشة الاقتصاد واختلال الهيكل الإنتاجي وعدم وضوح الرؤيا الاقتصادية للحكومات المتعاقبة، في حين ترتبط الأوضاع السياسية بتأخر تشكيل الحكومة على الرغم من مرور اكثر من 3 اشهر على إجراء الانتخابات البرلمانية مما ينعكس على الاستقرار العام للبلد، وارتبطت الأوضاع الاجتماعية بتراجع مؤشرات التنمية البشرية وضعف السياسات الاجتماعية وارتفاع معدلات الفقر، وتدني مستوى الخدمات، إلى جانب التحديات البيئية المتمثلة بالتلوث البيئي والتغيرات المناخية والتصحر....الخ.

أما فيما يتعلق بالضغطات الجديدة فتتمثل بالتطورات التي فرضتها جائحة كورونا وتفشي المتحورات ولعل آخرها تفشي (اوميكرون) وانعكاساتها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

لا تزال مستويات النفاذ إلى الخدمات العامة الاساسية دون مستوى الطلب المتنامي نتيجة النمو السكاني، ولا تزال احتياجات تمويل البنية التحتية لقطاع الخدمات دون المستوى المطلوب للإيفاء بمتطلبات التنمية، مما يفرض تحديات ومشكلات كبيرة من أجل توفير الموارد المالية اللازمة للقيام بالاستثمارات اللازمة لتقديم أفضل الخدمات.

ويمكن توضيح أهم المشكلات التي تواجه العراق خلال عام 2022 من خلال المخطط الآتي.

11-8: استحقاقات العام القادم

يواجه العراق خلال عام 2022 استحقاقات كثيرة وتمر البلد بمرحلة انتقالية مهمة وبانتظار تشكيل حكومة، تأخذ على عاتقها فك الاختناقات التي تعاني منها الخدمات العامة، ومعالجة أوجه الضعف والقصور الكبيرة التي تواجه تقديم الخدمات بكفاءة على مختلف الاصعدة، فهناك أكثر من مليون ونصف متر مكعب من النفايات تقذف في نهر دجلة، وهناك بنية تحتية متهالكة، ونظام صحي متخلف، وهناك أزمة السكن متنامية؛ إذ يعيش أكثر من 4 ملايين مواطن في المدن عشوائية وغير نظامية، وهناك تخلف وتراجع خطير في منظومة التربية والتعليم، ناهيك عن مشكلة الطاقة الكهربائية التي أصبحت مشكلة مستعصية عن الحل، كل هذه تمثل استحقاقات مهمة للعام 2022.

وبناءً على ما تقدم، يمكن توضيح استحقاقات العام 2022 والمتعلقة بقطاع الخدمات العامة بالنقاط الآتية:

- الاسراع بوضع الخطط واتخاذ الاجراءات الكفيلة للحد من تداعيات جائحة كورونا وزيادة التخصيصات المالية لتمكين القطاع الصحي، والاهتمام بالبنية التحتية المطلوبة لتقديم أفضل الخدمات ووضع المعالجات اللازمة للمشاكل الهيكلية التي يعاني منها للوصول إلى الشمول والكفاءة في تقديم الخدمات الصحية.
- انجاز المشاريع الخدمية المقررة ضمن مشروع الاتفاقية الصينية والمنشورة بجريدة الوقائع العراقية ذي العدد 4625 في 12 نيسان (ابريل) 2021 والتي تم تخصيص مبلغ 1803 مليون دولار وكما موضحة من خلال الجدول الآتي:

جدول (8-6): المشاريع التي تم اقرارها عام 2021 ولم يتم المباشرة بها

المشروع	المبالغ المخصصة (مليون دولار)	الجهة المستفيدة
مشروع اكمال محطة كهرباء صلاح الدين الحرارية	452	وزارة الكهرباء
مشروع اكمال مستودع الناصرية الجديد	349	وزارة النفط
بناء مدارس (1000) مدرسة نموذجية	199	الامانة العامة لمجلس الوزراء
مشروع مجاري (النهروان- حي الوحدة- ابو غريب- سبع البور)	199	محافظة بغداد
مشروع انشاء مستشفيات (100) سرير	100	وزارة الصحة
مشروع اكمال محطة كهرباء الانبار/ الدورة المركبة	199	وزارة الكهرباء
مشروع تأهيل محطة كهرباء واسط الحرارية	100	وزارة الكهرباء
مشروع تحويل المحطات الغازية الدورة البسيطة إلى الدورة المركبة	200	وزارة الكهرباء
مشروع مطار الناصرية	----	سلطة الطيران المدني
مشروع ماء البصرة الانبوبي- قناة البدعة	5	وزارة الموارد المالية

الجدول من عمل الباحث بالاستناد إلى: جريدة الوقائع العراقية، العدد 4625، 2021.

- العمل على اكمال مشاريع الكهرباء والتي وضعتها الوزارة (الخطة القصيرة التي تستمر لسنة واحدة) والتي تتضمن إضافة 5 آلاف ميغاوات ((إدخال محطة الدبس (كركوك شمال) ووحدات في محطة بسماية

(بغداد) ومحطة الرميلة (البصرة جنوب) الاستثمارية، فضلاً عن إدخال عدد من الوحدات التي هي قيد الصيانة)) بأقصى سرعة ممكنة لسد النقص الحاصل في الطاقة الكهربائية.

- توفير بيئة اعمال محفزة للاستثمارات في مجال الخدمات العامة ومشاريع البنية التحتية والفوقية وقسح المجال للقطاع الخاص للمساهمة في تقديم الخدمات، من خلال تبسيط الاجراءات وانشاء الشركات واتخاذ كل ما يلزم.
- وضع خطط آنية وسريعة لتنفيذ ومتابعة المشاريع المتلكئة والمتوقفة ومعالجة أوجه القصور وتوفير الموارد المالية اللازمة لها لا سيما في ظل ارتفاع اسعار النفط.
- استكمال الإطار القانوني للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وتسهيل كافة الاجراءات لفتح المجال أمام القطاع الخاص للمساهمة في بناء وتطوير البنية التحتية لقطاع الخدمات العامة والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- اتخاذ سلسلة من الاجراءات والتدابير لضمان جودة التعليم الذي شهد انحداراً كبيراً خلال المدة الماضية وازداد سوءً في ظل جائحة كورونا بسبب التباعد الاجتماعي والاعتماد على التعليم الالكتروني... الخ، من أجل الوصول إلى الجودة والكفاءة اللازمة في مجال التعليم.
- الشروع في معالجة أوضاع العشوائيات وإعادة تنظيمها وترتيبها كأحياء سكنية نظامية والحد من تنامي هذه الظاهرة التي تفرض ضغوطاً وتحديات كبيرة على تقديم الخدمات العامة كالكهرباء والماء والصرف الصحي... الخ.
- اتخاذ حزمة من الاجراءات ووضع الاستراتيجيات قصيرة الامد للحد من ظاهرة التباينات المكانية الذي اظهره تحليل استعراض واقع الخدمات في العراق سنة 2021 ومعالجة المشاكل والفجوات القائمة ومحاولة تضييقها لتحقيق التوازن في تقديم الخدمات العامة.